نشرة رقم 4،تشرين أول/ أكتوبر 2015

آفاق شمال أفريقيا

ومتابعة يصدرها منتدى الدراسات المستقبلية لأفريقيا والشرق الأوسط

Futures Studies Forum
for Africa and the Middle East

مستقبل العشوائيات في شمال إفريقيا: "عشوائيات الأمل" أم "عشوائيات اليأس"؟

المحتويات

المقدمة 1

الافتتاحية 2

التحضر والآفاق المستقبلية للعشوائيات في شمال إفريقيا 5

اقتصاد العشوائيات: القاعدة التي تستند اليها المدينة الرسمية 14

بناء المرونة لمجتمعات العشوائيات 22

المقدمة

لعدة عقود، كان التحضر من أكثر الاتجاهات المستقبلية وضوحا وأسهلها توقعا، فنحن نعلم الآن بأن المستقبل سيكون حضريا، ونستطيع أن نرى لمحات من هذا المستقبل بالفعل في شمال إفريقيا، حيث تعدّت نسبة السكان الحضر في بعض الدول 80%. إلا أن هناك جدلا فيما يتعلق بطبيعة هذا المستقبل. ففي حين يتطلع المخططون الحضريون إلى دبي والمدن الجذابة الأخرى كنموذج للمستقبل، فإن الواقع مختلف تماما، اذ أن معظم مدن شمال إفريقيا قد تشكل طابعها بالفعل، حتى و ان اعتبر الكثيرون هذه الصورة قبيحة وغير عملية. اذ يعج العديد من مدن شمال إفريقيا بالعشوائيات، وبالرغم من الجهود المستمرة على مدى السنوات السابقة للتخلص منها فإنه من الواضح أنها ستكون اكثر انتشارا في المدن مستقبلا.

تعتبر العشوائيات مدخلا لمعالجة التحديات التي تواجهها المدن. اذ علينا أن ندرك أنه في حال استمرت عملية التحضر فإن الموارد لن تكفي أبدا لتوفير السكن اللائق لجميع السكان. وبالتالي، ينبغي التركيز على التوصل إلى فهم أفضل للفرص التي تتيحها العشوائيات، بما أن المدن الرسمية تعتمد واقعياعلى العشوائيات في توفير العديد من الخدمات الأساسية، مع ضرورة تطوير نماذج للأعمال للمساعدة في استغلال هذه الفرص، واتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير العشوائيات بطريقة تدريجية في نفس الوقت. ومن هنا، فإنه لا بد من تغيير التوجهات الحالية و هو الامر ستواجهه تحديات بالطبع. فغالبية العشوائيات تقع في مواقع حيوية وهامة، وفي كثير من الأحيان يتم مصادرة العقارات القيّمة فيها من قبل الشبكات القوية التي تتبع السلطات السياسية والاقتصادية، وذلك تحت شعار المدينة العصرية الخادع.

> ينبغي التركيز على التوصل إلى فهم أفضل للفرص التي تتيحها العشوائيات، بما أن المدن الرسمية تعتمد واقعياعلى العشوائيات في توفير العديد من الخدمات الأساسية

ومع أن استمرار بقاء العشوائيات لم يعد أمرا مقبولا ، فأن النموذج الصحيح أو الوصفة الصحيحة لتطويرها وإدماجها غير معروفة حتى الآن. و لذلك فان الابتكار هو المفتاح عند البحث عن الحلول.

يبحث هذا العدد من دورية آفاق شمال إفريقيا الفرص المستقبلية للعشوائيات في المنطقة. اذ تناقش المقالة الأولى اتجاهات العشوائيات والابتكارات التي يتم تبنيها لتحسين فرصها المستقبلية. أما المقالة الثانية فتبحث إقتصادات العشوائيات وكيف يمكنها أن تمثل العمود الفقري القوي للاقتصاد الرسمي، في حين تطرح المقالة الثالثة آليات جعل مجتمعات العشوائيات أكثر مرونة.

الافتتاحية

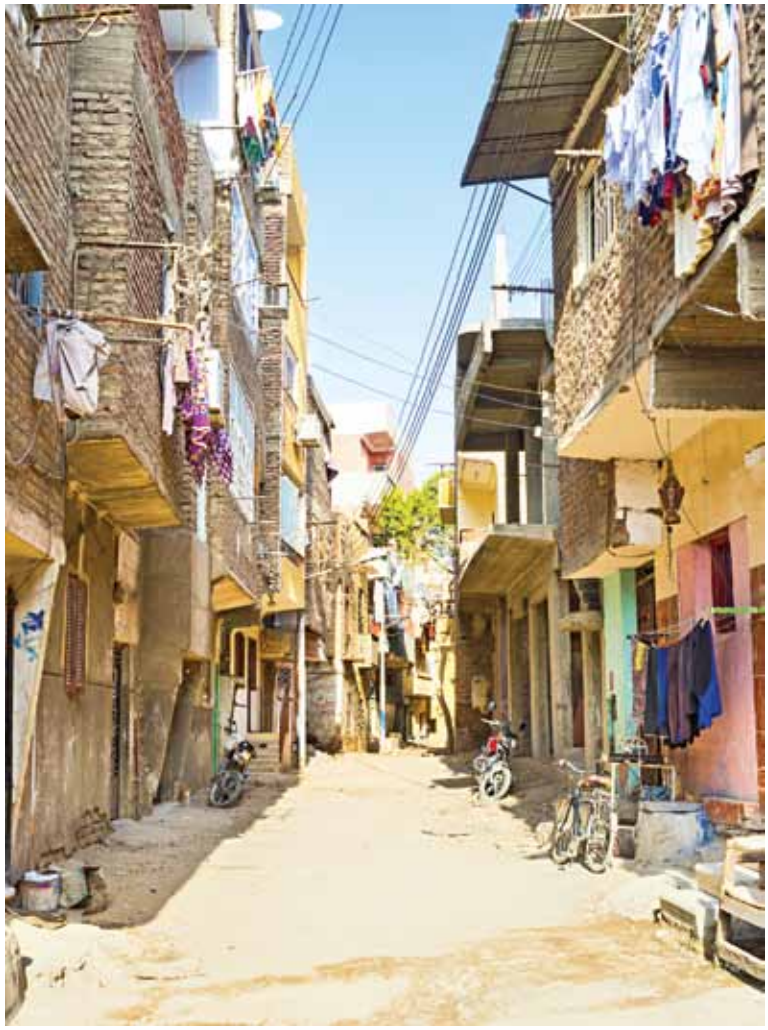

"العشوائيات"، و"المستوطنات غير الرسمية"، و"المناطق المتدهورة" هي مصطلحات مختلفة تستخدم لوصف أحد أوضح صور الفقر في المناطق الحضرية وفقدان المساواة داخل المدن في شمال إفريقيا، أو بمعنى آخر تطور المناطق "القذرة والمكتضة والبائسة" والتي تأوي أفقر فئات المجتمع في المدن الحضرية. ولا يحتاج سكان وزوار أكبر المدن في شمال إفريقيا لكثير من الجهد لملاحظة هذه الظاهرة المتنامية؛ ففي القاهرة، أينما ذهبت، يتحول قلب المدينة القديمة الغني بالمباني التاريخية والفنادق العالمية العصرية ومراكز الأعمال، إلى أبراج سكنية بشعة لا نهاية لها شيدت بدون تخطيط لتأوي الطبقات الوسطى والشريحة ذات الدخل الاعلى من الفقراء.[1]

وتبعا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن أي مكان محدد - سواء أكان مدينة بأكملها أو حيا- يعتبر منطقة عشوائية إذا كان نصف سكانها أو أكثر لا يتمتعون بمياه صالحة للشرب أو صرف صحي متطور أو مساحة كافية للعيش أو سكن متين أو حيازة آمنة أو هذه الأمور مجتمعة. [2]

ومع أن بعض العشوائيات في دول شمال إفريقيا بحُكم تعريفها تعتبر مستوطنات "غير شرعية" ذات "كيان محدود"، إلا أنها لم تعد مجرد أحياء مهمشة يقطنها نسبة قليلة من السكان الحضريين. وفي كثير من المدن أصبحت العشوائيات النمط السائد للمستوطنات البشرية، تشق طريقا لها في نسيج المدن العصرية، وتترك أثرا لها كفئة مميزة من المستوطنات البشرية التي تترك علامة فارقة في الكثير من المدن الكبيرة في الدول النامية.[3]

لقد أصبحت العشوائيات جزءا من الطبيعة الحضرية للعديد من دول شمال إفريقيا ، رغم المحاولات العديدة للقضاء عليها. اذ أثبتت العشوائيات مرونتها وقدرتها على الصمود في وجه المحاولات الجادّة للتخلص منها تحت مسمّى إيجاد المدن العصرية. وهذه المرونة هي التي تشير إلى الكيفية التي تستمر العشوائيات فيها بتشكيل طبيعة المدن مستقبلا .رغم عدم الاعتراف بوجودها رسميا عند النظر الى مخططات المدن وفي أذهان مخططيها.

ومن المفارقات أن العشوائيات التي تلعب دورا أساسيا وحساسا في وظيفة المدينة الرسمية تصبح غير مرئية في عيون مخططي المدن ولا ينظرون إليها الا كخراب ينبغي إزالته أو كتكلفة فرصة ينبغي تحويلها إلى فرصة حقيقية.

تلعب العشوائيات دورا أساسيا في المدينة الرسمية، فهي تقدّم خدمات عدة تحتاجها المدينة الرسمية كتوفير العمالة والمهارات وغيرها، اضافة إلى إنتاج الكثير من السلع فيها. فكثيرا ما تستوطن العشوائيات الأنشطة الاقتصادية "الفوضوية" غير المسموح بها في الأجزاء الرسمية من المدينة، كجمع النفايات وإعادة التدوير وورش ومستودعات صيانة السيارات، وأنشطة الحرف اليدوية من الحديد والصلب وغيرها. كما توفر العشوائيات سوقا مهما للكثير من الأعمال الرسمية التي تشغّل وتوظّف سكان المدينة الرسمية. ويشار إلى العشوائيات على أنها القاعدة التي تُبنى عليها المدينة الرسمية والتي يعاد بناؤها عليها.

كما تسعى المدن إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والاستغلال الكفء للمصادر الطبيعية. وينعكس هذا بشكل جيد في العشوائيات حيث تزدهر المشاريع على قطع

> يتوجب على مدن شمال إفريقيا أن تدرك واقع العشوائيات، والأهم من هذا، أن تدرك الديناميكية التي يمكن أن توفرها بؤر الريادة والإبداع هذه للمدينة الرسمية.

صغيرة جدا من الأراضي وتعتمد على الحد الأدنى من المصادر. حيث يلتقي أناس من خلفيات متنوعة ويطورون ثقافات جديدة في سعيهم لأن يكونوا جزءا من عملية إنتاج الثروات.
ويتوجب على مدن شمال إفريقيا أن تدرك واقع العشوائيات، والأهم من هذا، أن تدرك الديناميكية التي يمكن أن توفرها بؤر الريادة والإبداع هذه للمدينة الرسمية.

وفي نفس الوقت، تعتبر العشوائيات موطنا للمعاناة. اذ انها محدودة المساحة ، ينتشر فيها الفقر والقذارة ويتفشى فيه اليأس. والنظرة الخارجية للعشوائيات تتعامل معها على أنها آفات ينبغي إزالتها، وبؤر مليئة بالجريمة والأمراض ينبغي تجنبها، وربما عزلها. مما ينعكس سلبا على إحساس سكان العشوائيات بقيمتهم ومدى إندماجهم في المجتمع. فالعشوائيات تعمل على هامش القانون، اذ أنها -في كثير من الأحيان -غير قانونية من الناحية الرسمية، تنتظر قدوم الجرافات لإزالتها، الأمر الذي يؤدّي إلى إيجاد بيئة يسودها عدم اليقين بشكل كبير بالنسبة لسكان هذه المناطق.

إن تقبّل حقيقة العشوائيات كواقع في مدن شمال إفريقيا يعتبر خطوة الأولى على طريق حل مشاكلها، وقد بدأ تقبّل هذه الحقيقة من قبل بعض النخب المترسخة بشكل تدريجي. أما الخطوة الثانية فهي تطوير الحلول المبتكرة والتي تركز على كيفية تحسين العشوائيات بطريقة تشاركية، يتعاون فيها سكان العشوائيات مع المطورين ومع سلطات المدينة الرسمية في تطوير المدينة برؤية أكثر شمولية لسكان العشوائيات ووظائفهم. وعلى الأرجح، فإن هذه المدينة سوف تكون مختلفة جدا عن المدينة العصرية التي صورتها مخططات التطوير الحضري في الماضي، فهي مدينة يعيش فيها الأغنياء والفقراء جنبا إلى جنب في علاقة تكافلية. ويمثل برنامج المغرب "مدن بلا عشوائيات" نوعا من الابتكار والذي سيكون من الضروري تبنّيه عند وضع السياسات لإحداث هذا التغيير.

إن تمكين سكان العشوائيات هو الأساس لتأهيلهم للمشاركة بشكل فعال. وقد أثبتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها أداة قوية يمكن استخدامها في تمكين سكان العشوائيات، كما حدث في كينيا، حيث تمكّن سكان منطقة كيبيرا- وهي أكبر العشوائيات في كينيا- من الوصول إلى الخرائط والبيانات الخاصة بالعشوائيات، كما تمكّنوا من استخدام هذه القاعدة لإعلام السكان ومراقبة الأعمال الحكومية التي تؤثر عليهم.[4]

غير أنه ما زال هناك قلق بأن العشوائيات الذكية قد تمكّن قلة من ساكني العشوائيات إذا لم تبذل الجهود لبناء قدرات السكان الأفقر على استخدام هذه القواعد التكنولوجية.

> على المدن أن تتفهم إمكانات اقتصادات العشوائيات في تمكين اقتصاد احتياجات المدينة الرسمية.

بين أولويات وطنية أخرى- لإعادة التفكير بطريقة تطوير العشوائيات وتعزيز إدماجها في المدن الرسمية. وقد بدأ أخذ هذا التوجه بعين الاعتبار في كثير من مدن شمال إفريقيا الكبيرة، حيث يحاول المخططون تجنب طرد سكان العشوائيات، مع محاولة إدماجهم في الحلول المقترحة لإعادة توطينهم.
إن الحافز الأكبر لانتقال سكان العشوائيات إلى البؤر العشوائية في المدن هو كسب العيش، والقوة المحركة لهم بشكل رئيسي هي المغامرة؛ وهذه الطاقة هي ما يجب استغلالها، غير أن ذلك يتطلب الابتكار. فالموارد محدودة، وبالتالي فإن هناك احتياج للنماذج التي لديها القدرة على استغلال الموارد العامة في استقطاب الموارد الخاصة. وتعتبر مبادرة "مدن بلا عشوائيات" في المغرب مثالا جيدا على الابتكار في السياسات، حيث يتم استغلال الموارد الخاصة في توفير مساكن مجانية للفقراء.
إن سكان العشوائيات لا يواجهون خطر الظروف الصحية غير الملائمة فحسب، إنما قد يتعرضون أيضا للاستغلال السياسي عند شراء السياسيين لأصواتهم مقابل

وعود "لا تتحقق" بظروف سكن أفضل. وعدا عن السلطة السياسية، فإن الفقراء يحتاجون إلى أن يكون لهم دور في التحكم بأي مشروع لتحسين العشوائيات لإنجاحه. ولا يتحقق هذا التحكم إلا إذا تمكّن سكان العشوائيات من الوصول إلى البيانات الخاصة بالعشوائيات وكان لديهم القدرات التي يحتاجونها لفهم ومعالجة البيانات للتأثير على القرارات التي تشكل مستقبلهم.
توفر العشوائيات أولا وأساسا مصدر عيش، وبالتالي لا بد من محاربة التفكير الضيق بأن العشوائيات هي مجرد نتيجة مباشرة للنقص في المساكن. وينبغي أن تتعدى السياسات المستقبلية البعد المادي للعشوائيات من خلال معالجة المشاكل الأساسية للفقر الحضري.

كما ينبغي أن تتجه سياسات العشوائيات نحو دعم مصادر العيش للفقراء القاطنين في المناطق الحضرية، من خلال تمكين الأنشطة الحضرية في القطاع غير الرسمي من الازدهار، والربط بين تنمية إسكان ذوي الدخل المحدود مع توفير مصادر الدخل، وضمان الوصول السهل للوظائف من خلال توفير وسائل النقل المساند للفقراء وسياسات مواقع توطين أصحاب الدخل المنخفض.

ويتطلب ذلك تغيير أسلوب التفكير أولا، حيث ينبغي أن يُنظر للفقراء على أنهم مصدر إمكانات وليس مصدر تهديد. ولحسن الحظ، فإنه خلال أحداث الربيع العربي، حين خلت المدن من الشرطة لعدة أشهر، لم يحدث اعتداء على الأغنياء من قبل سكان العشوائيات "اليائسين" والذي طالما خاف منه الأغنياء . مما أظهر بشكل جلي أن سكان العشوائيات ليسوا جماعات من المجرمين الذين يجب احتجازهم خلف الجدران العالية والبوابات وأنظمة الأمان المعقدة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن على المدن أن تتفهم إمكانات اقتصادات العشوائيات في تمكين اقتصاد احتياجات المدينة الرسمية. فهناك حاجة إلى إدراك قوة نماذج الأعمال الشمولية التي يمكنها أن تدمج الإقتصادات غير الرسمية مع الأعمال الرسمية في شراكات تكاملية تؤدي إلى خلق الوظائف، وزيادة المعرفة، وفتح الأسواق الجديدة.

وكي يتحقق هذا الأمر، ينبغي إحداث تغيير سياسي في الرؤية والتوجه بعيدا عن النشاط غير الشمولي الخاص "بالمدن العالمية" والتوجه نحو إدراك الإمكانات الهائلة الموجودة في المناطق الحالية، وتفهّم أن المدن تحتاج إلى شق طرقها الخاصة بها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكّل مدينة شخصيتها وتاريخها الخاص بها.

هوامش و مراجع

1. شبكات المعلومات الإقليمية المدمجة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. "القاهرة: إيواء الفقراء الحضريين – أزمة الإسكان". أزمة الغد اليوم: الأثر الإنساني للتحضر. أيلول 2007.
http://www.irinnews.org/pdf/in-depth/tomorrowscrisestoday-chapter8.pdf

2. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. مدن العشوائيات والمدن ذات العشوائيات. حالة مدن العالم 9-2008.
http://www.unhabitat.org.jo/en/inp/Upload/1051050_Part%20two%205.pdf

3. منظمة الصحة العالمية. المدن الخفية: الكشف عن والتغلب على عدم المساواة الصحية في المناطق الحضرية. الجزء 1: فجر العالم الحضري.
http://www.who.int/kobe_centre/publications/hiddencities_media/p1_who_un_habitat_hidden_cities.pdf

4. غرايسهولم. اميل. " تنظيم العشوائيات: الإدماج والمقاومة في حي فقير في نايروبي". مجلة السياسة والمجتمع.
https://academiccommons.columbia.edu/download/fedora_content/download/ac:170126/CONTENT/Graesholm.pdf

التحضر والآفاق المستقبلية للعشوائيات في شمال إفريقيا

أصبح التحضر اتجاها رئيسيا حول العالم خلال العقود الماضية، وازداد بشكل مضطرد في إفريقيا التي تعتبر من أسرع المناطق تحضرا في العالم، حيث يعيش حوالي 65 بالمائة من سكان إفريقيا في المدن والبلدات. وتعتبر شمال إفريقيا أكثر المناطق حضرية على مستوى القارة الافريقية.[1]

وما زالت عملية التحضر مستمرة كما يظهر في الشكل أدناه. وبحلول العام 2050، سيعيش أكثر من ثلثي سكان شمال إفريقيا في المناطق الحضرية.

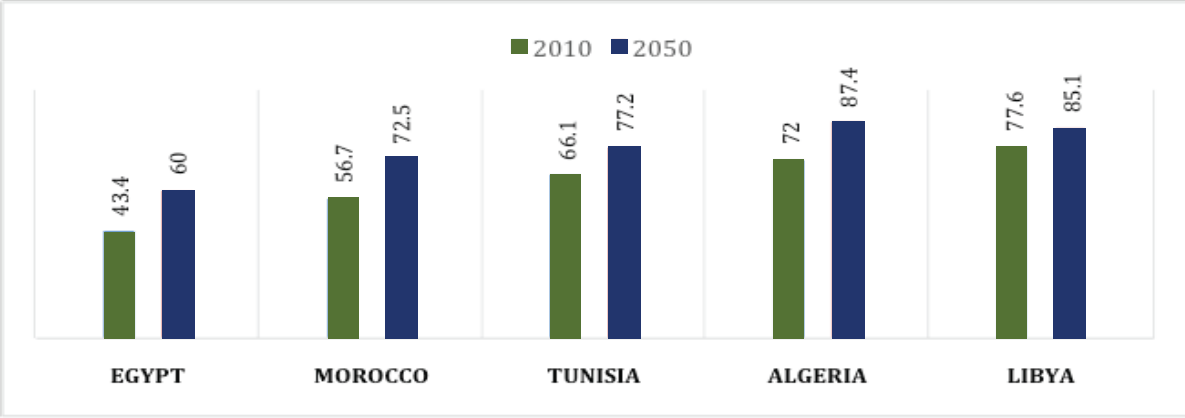

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة المدن لإفريقيا 2014: إعادة تخيل التحولات الحضرية المستدامة، الملحق الاحصائي.

تعتبر المناطق الحضرية محركات للنمو، وينطبق هذا بشكل خاص على شمال إفريقيا، حيث تتركز السلطتان السياسية والاقتصادية في مدن قليلة، وبالتالي فإن سبب الجذب لهذه المدن هو أنها تشكل فرصا اقتصادية مهمة. غير أن التحضر في شمال إفريقيا لا تقوده عوامل الجذب للمدن بسبب نقص العمالة، وإنما عوامل الطرد وهي الفقر والفرص المحدودة في المناطق النائية. وبشكل أساسي يتحول الفقر في الريف إلى الفقر في المناطق الحضرية، بسبب انعدام العمليات التحولية الواعية للأنماط الاقتصادية، والاجتماعية-الثقافية والبيئية للتحضر.

من هنا كانت النتيجة أن واكب التحضر ارتفاع كبير في حجم العشوائيات. حيث يُعتقد بأن عدد سكان المستوطنات غير الرسمية مع المناطق المتدهورة أو ما يطلق علية العشوائيات، يتراوح ما بين 12 إلى 16 مليون نسمة، وحوالي 40-50% من السكان الحضر في مصر وأكثر من 20% من مجموع السكان.[2]

إلا أنه تبعا للتقرير العالمي للمستوطنات البشرية للعام 2013، فإن 13% من سكان الحضر في شمال إفريقيا هم من سكان العشوائيات، حيث انخفضت هذه النسبة مقارنة بنسبة 20.3% في العام 2000. ويظهر هذا الاتجاه إنخفاضا في نسبة السكان القاطنين في العشوائيات. وبين الأعوام 1990 و2020، انخفض عدد سكان العشوائيات في المناطق الحضرية في شمال إفريقيا بنسبة 43%، مع نجاح ملحوظ تحديدا في مصر والمغرب وتونس.[3]

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن هذا الانخفاض يجب أن ينظر إليه بحذر، لأن أحصاء العشوائيات يعتمد على كيفية تعريفها المعتمد. كما تخفي الأرقام الكلية الاختلافات الكبيرة بين الدول. فعلى سبيل المثال، يعتقد بأن المستوطنات غير الرسمية في مصر، ومن ضمنها العشوائيات، يقطنها 40-50% من سكان المناطق الحضرية، ويفسر هذا سمعة القاهرة المشكوك بها والتي تفيد بأنها تحوي 3 من أكبر 30 حي من العشوائيات في العالم.[4]

وكما تنتج مشاكل العشوائيات نظرا لقلة الموارد المتاحة لبناء مساكن بأسعار معقولة، فانها تنشئ بنفس المقدار، بسبب السياسات السيئة، حيث يحدّد العرض من خلال ملكية الحكومة للأراضي، وتعقيد أنظمة تسجيلها ، اضافة الأنظمة التي لا تشجع على بناء الوحدات المستأجرة. ونتيجة لهذه السياسات جميعا، لم تسجل 90% من أراضي مصر الحضرية بطريقة قانونية. وفي المغرب، تعتبر الأرقام أدنى من مصر، إلا أنها ما زالت مرتفعة، لأن معظم الأبنية المشيدة لا تتبع القوانين المنظمة.

من ناحية، تنتج مشاكل العشوائيات من قلة الموارد لبناء مساكن بأسعار معقولة، ومن ناحية أخرى، فهي نتيجة للسياسات السيئة.

وبالتالي فان ارتفاع الطلب على السكن قد ادى الى زيادة في الأسعار بدلا من زيادة عدد المساكن بأسعار معقولة، مما جعل المساكن في غير متناول الفقراء أو حتى ذوي الدخل المتوسط. وعلى سبيل المثال، تعثر الاستثمار الخاص الرسمي في المساكن في الجزائر بسبب عدم قدرة الحكومة الجزائرية على اراضى للبناء واستغلالها لتلبية الطلب المتزايد في مدنها. ونتيجة لهذا الوضع، يتوجب على الأسرة ذات الدخل المتوسط في الجزائر أن توفر دخلها كاملا لمدة 9 – 12 أعوام حتى تتمكن من تحمل تكلفة المسكن متوسط المستوى، فيما ترك أمر تلبية الاحتياج الى مساكن تناسب الأسر ذات الدخل المتدني والمتوسط للقطاع غير الرسمي.

إضافة إلى ذلك فإن السياسات غير عادلة وتميل نحو تفضيل الأغنياء. اذ تقدم الحكومة الحالية في الجزائر خصما ضريبيا بقيمة 80 بالمائة للأراضي المباعة للإسكان، إلا أن هذا الخصم يفيد السكان ذوي الدخل المرتفع والمتوسط بشكل غير متكافئ. حيث يخصص ما نسبته 14% فقط من التمويل المخصص لمشاريع الإسكان الأكثر فقرا.[5]

ويلاحظ مثل هذا التوجه في مصر، حيث ينتفع الأغنياء بإجراءات وسياسات عدة: كقانون الإيجار الجديد، وقانون تمويل الرهن الجديد، وتشجيع بناء الإسكان الاجتماعي من قبل القطاع الخاص، الخ.

وبشكل عام، فقد تم ترك الفقراء للتعامل مع هذه المشكلة وفقا لما يرتأونه، مما اضطرهم إلى اللجوء إلى بناء مساكنهم الخاصة على أراض غير مستغلة. أما الأفقر منهم فكان أمامهم خيار أوحد وهو التوجه للعشوائيات.
وتتفاوت الاستجابات "لتحدي" العشوائيات وفقا للدول التي تنشأ فيها.
فقد تغيرت استجابات حكومات شمال إفريقيا والحكومات المحلية على مدى السنوات، مع سنوات من التفكير الرجعي تخللها فترات من التفكير التقدمي حيال هذا التحدي. وتغير التوجه العام للحكوما ت من التجاهل الكامل إلى اعتبار العشوائيات مشكلة تتطلب حلا. ففي البداية ، كانت نظرة غالب مسؤولي شمال إفريقيا للعشوائيات على أنها ظاهرة لا يمكن تجنبها وعلى أنها ظاهرة مؤقتة ناتجة عن التسارع في الهجرة من المناطق النائية إلى المناطق الحضرية في الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن الماضي.

وبالتالي، فإن هيئات تخطيط المدن لم تعترف رسميا بالعشوائيات، ولم تعتبرها حتى واقعا حقيقيا. وبالنسبة للكثير من المخططين، لا تظهر العشوائيات على خرائط التخطيط الخاصة بهم، وتاريخيا اعتبروها مناطق فارغة ينبغي تطويرها في المستقبل. ويعتبر هذا من المفارقات، حيث أنه في بعض الأحيان كان يتم تشجيع سكان العشوائيات على الاستيطان في مواقعهم من قبل الدولة التي كانت تصرح لهم بذلك، كحالتي عزبة الهجانة وحدائق زينهم في القاهرة. رغم أن هذه المواقع هي من أكثر المناطق كثافة سكانية في المدن، وحيث أن بعضها يعترف بوجودها رسميا ضمن الدوائر الانتخابية.

لقد أدّى هذا التفكير إلى خلق نزاعات كبيرة، حيث سعت المدن بالتعاون مع المطورين إلى إخلاء سكان العشوائيات بوضع اليد على الاراضي "الخالية" تحقيقا "لهدفهم السامي"، ألا وهو بناء المدن العصرية. ونتيجة لهذا، كانت هناك حملات إخلاء مكثفة
في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مع بدء تطبيق مشاريع التجديد الحضري. أما النتيجة فكانت نقل العشوائيات من المدن الداخلية إلى المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية، حيث تتدنى قيمة الأراضي ويقل الطلب عليها.

لقد كانت هناك محاولة للسيطرة على نمو العشوائيات من خلال توفير المساكن ذات التكلفة المتدنية. إلا أن عددا قليلا جدا من المساكن قد بنيت استجابة للعجز الحالي، كما أن أسعارها لم تكن في متناول اليد. وبالتالي تم إعادة توجيه المساكن ذات التكلفة المتدنية نحو الأسر ذات الدخل المتوسط لضمان استعادة التكلفة.
وبعد ذلك أصبح هناك تحول نحو المساعدة الذاتية وتحسين الوضع القائم بسبب الضغط الناتج عن زيادة الوعي والمناصرة لحقوق السكن والحماية من الإخلاء القسري.
ويبدو أن الاستراتيجية الحالية هي نقل العشوائيات إلى المدن الجديدة التابعة، فهناك تخطيط للقاهرة لإنشاء عشرة مدن جديدة في محيطها، ويرتبط ذلك زيادة التركيز على المدن الثانوية. وكجزء من الخطة الوطنية للجزائر للعام 2011، وهي الخطة الحضرية الكبيرة، فقد زادت الجزائر من تركيزها على تطوير مدنها الثانوية، مع إعادة بناء مدن العشش التي بنيت في التسعينيات من القرن الماضي وتحسينها وإعادة تطويرها .

الإجراءات الخاصة

كان رد فعل الكثير من الأغنياء على توسع المدن الانتقال إلى المدن الجديدة المجاورة للمناطق الحضرية المبنية لأغراض السكن، مثل القاهرة الجديدة في الجهة الشرقية. وهو امر يبدو عبثي، حيث أنه هذه المناطق بدورها قد بدأت تشهد ظهور الأحياء الفقيرة ونموها بشكل متسارع.
أما اولائك الذين لايملكون ما يكفي من الموارد المادية، فقد توجهوا نحو بناء المجتمعات المسورة و حجبوا أنفسهم عن الخدمات البلدية والبنية التحتية المعطلة، لتتحول هذه المجتمعات إلى جزر من الرفاهية وسط بحور من اليأس.
وفي جميع الأحوال، تنتشر العشوائيات، بغض النظر عن تعريفها، في جميع مدن شمال إفريقيا، حيث أن غالبية المدن تظهر فيها جيوب العشوائيات. ويشهد هذا على اعتماد المدن الرسمية بشكل كبير على الخدمات التي توفرها المناطق غير الرسمية، ومنها العشوائيات، فهي تشكل جزءا من المظهر العام للمدينة، وهذا هو الواقع الذي يواجه سلطات التخطيط الآن مع بدئها بإعادة تقييم الرغبات السامية بإيجاد مدينة عصرية.

العودة إلى "المدينة المتراصة"

في العام 2003، تم إطلاق برنامج الأمم المتحدة العالمي للمدن المتراصة لترجمة مبادئ التراص في حوكمة وإدارة المناطق الحضرية على أساس يومي. وتبقى المدينة المتراصة غريبة بالنسبة لغالبية المخططين العرب، ورجال الأعمال، ومسؤولي البلديات، الذين ما زالوا يشكلون مدنهم باتجاه المزيد من التباعد والمظاهر الحضرية العقيمة، التي يتخللها مراكز التسوق، والمجتمعات المغلقة، ومعارض السيارات، والضواحي، والطرق السريعة.

وفي مصر، بدأت النزعة نحو المدن الجديدة الموزعة على مسافات كبيرة في الصحراء والمقسمة حسب الغرض منها في السبعينيات من القرن الماضي. ولم تتراجع هذه التوجهات بالرغم من انتقال عدد قليل من الناس إليها. وفي المغرب أيضا، يعمل مشروع التطوير العمراني عمران في المغرب بثبات باتجاه إنشاء بلدات سكنية فرعية تبعد أميالا وأميالا عن المدن الحالية.

من المؤسف ان المخططين بعيدون عن الواقع وعن اتجاهات التطوير الحضري، حيث تستمر المناطق الحضرية غير الرسمية في النمو دونما توقف، حاملة رسالة واضحة بأن المدينة العصرية العقيمة مرفوضة من قبل السكان الحضر لانها اكثر كلفة و ليست المستوطن الاجتماعي المفضل.[6]

الآفاق المستقبلية

ستتفاقم مشكلة العشوائيات الحالية في المستقبل ما لم تتم المبادرة باحداث تحسينات كبيرة في السياسات والأنظمة القانونية، والتشريعية، والمالية.
وبالرغم من هذا، فإن الجدل ما زال يتجه نحو قبول ديمومة الصفة غير الرسمية والبحث عن السبل التي يمكن من خلالها إشراك الفئات المهمشة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، بالإضافة إلى السعي نحو تحسين وصولهم إلى الخدمات.
وقد كان الربيع العربي دعوة للاستيقاظ في كثير من النواحي.

• أولا، أيقظ الحكومات فيما يتعلق بالحاجة إلى معالجة قضايا العدالة الاجتماعية، حيث أن هذه الانتفاضات كانت تتمحور أساسا حول إحداث تغيير حقيقي وليس تغيير النظام، بما يضمن العدالة الاجتماعية وتحسين الفرص بالنسبة للجميع.

• ثانيا، والأهم، غيّر الربيع العربي التصور الخاص بالعشوائيات. فأحد أسباب كراهية سكان المدينة الرسمية للعشوائيات هو أنها تعتبر ملاذا للمجرمين ومصدرا لانعدام النظام العام. غير أنه مع اختفاء الشرطة لعدة أشهر من الشوارع إبان الثورات، ومع تولّد شعور بالخوف من سكان العشوائيات "اليائسين" الذين قد يعتدون على الأحياء الغنية ويسرقونها، فان هذا لم يحدث. ففي الواقع، يهتم سكان العشوائيات بالأمن والنظام العام أكثر من الآخرين، حيث أنهم أكثر عرضة للجرائم، لأن الشرطة نادرا ما تتجول في أحيائهم، وتتجاهلهم سلطات المدينة بشكل عام.
• وثالثا، ساهم الربيع العربي بتغيير النظرة التي تحكم التعامل مع العشوائيات من الدكتاتورية الأسرية إلى السعي الى ديمقراطية الحقيقية، حيث بدأت المحاولات لمنح سكان العشوائيات مزيدا من القدرة على المساهمة في الحوكمة، على الأقل على الورق. ومع زيادة الوعي بالحقوق، وصعود المجتمع المدني النشط، وزيادة الأعداد المقيمة في العشوائيات، فإن هناك إمكانيات جيدة لمزيد من التواصل مع السلطات، وإشراك أكبر لسكان العشوائيات في تشكيل مستقبلهم.

سلطة جديدة لسكان العشوائيات؟

سياسيا، يمكن أن تكون العشوائيات مصدرا مهما للأصوات الانتخابية، خصوصا في النظام الديمقراطي الجديد بدلا من الدكتاتورية الأسرية. وبالتالي، يشكل الاستغلال السياسي لسكان العشوائيات في شمال إفريقيا مشكلة يتوقع أن تتفاقم في المستقبل. ففي الانتخابات الرئاسية للعام 2014، وعدت الحكومة الجزائرية الحالية – بقيادة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، والذي كان يترشح لولاية رابعة – بتوفير بيوت جديدة لملايين من السكان الذين يعيشون في العشوائيات إذا مارسوا حقهم في التصويت. ويؤمن معارضي بوتفليقة بأن وعده بتوفير مساكل للفقراء لا يتعدى كونه ابتزازا.
ولا يتردد السياسيون بقطع الوعود التي لا ينوون تطبيقها. فبالفعل، قطعت وعود كبيرة لسكان العشوائيات في مصر خلال الحملات الانتخابية في العام 2011 والتي نظمت على أثر الربيع العربي، إلا أنه ومع حلول العام 2013، لم يحرز أي تقدم لتحقيق تلك الوعود.
من الواضح بأن المنافسة ستحتدم فيما يتعلق بالأصوات الانتخابية للعشوائيات، ومع التنظيم الصحيح، سيتمتع سكان العشوائيات بفرصة استغلال صوتهم القوي لمناصرة مصالحهم. وسيتطلب هذا التركيز على تنظيم سكان العشوائيات من قبل المجتمع المدني ومنحهم البيانات والآليات ليشاركوا بفعالية مع القوى السياسية ومساءلة السياسيين.[7,8]

هذا التصور الجديد، والرغبة في معالجة مسألة العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى التحرك نحو الديمقراطية التي تعترف بأهمية صوت سكان العشوائيات في العملية السياسية يبشر بالخير للبحث عن حلول مبتكرة للتحديات المحيطة بتحسين معيشة سكان العشوائيات. كما أن دراسة المشهد في شمال إفريقيا تظهر التفكير الإبداعي في التصدي لتحديات العشوائيات كما يلي:

- أطلق برنامج الإسكان الأساسي في مصر "إبني بيتك"، كنموذج آخر من برنامج الإسكان الوطني للعام 2005 لتلبية احتياجات الأفراد ذوي الدخل الشهري الذي يقل عن ألف جنيه مصري. وتأتي فكرة "إبني بيتك" من آليات التمويل المطبقة في المناطق غير المخططة، حيث يشتري الفرد قطعة عقار ثم يتواصل مع مقاول من الحي لمشاركته. ويساهم صاحب العقار بقيمة الأرض فيما يساهم المقاول بكلفة البناء. ويتم التفاوض على تقسيم الوحدات السكنية بين الشركاء فيما يتعلق بعدد الوحدات لكل منهم بناء على كلفة الأرض مقابل كلفة البناء.[9]

- يهدف برنامج حكومة المغرب "مدن بدون عشوائيات" إلى القضاء على العشوائيات من خلال جعل المساكن في متناول الفقراء الحضريين. أما رؤية البرنامج فهي تتلخص في تحسين جميع العشوائيات وتيسير الإدماج الاقتصادي للفقراء الحضريين. والابتكار الأساسي هنا هو السياسات المبنية على ثلاثة مبادئ رئيسية: "عقود المدن" والتي تربط السلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين بنجاح أو فشل البرامج الشاملة للمدينة من خلال تحديد التاريخ الذي ينبغي الإعلان فيه عن "مدينة بدون عشوائيات"؛ الرغبة في السماح للقطاع الخاص بلعب دوار أساسي في توفير المساكن؛ والحصة الكبيرة من التمويل العام بهدف توفير الأراضي، وبناء البنية التحتية الضرورية، وتحسين خفض أسعار المساكن وجعلها في متناول الجميع. كما أن الابتكار الرئيسي في جعل المساكن في متناول الجميع هو المساعدة في تخفيف عبء تمويل المسكن الجديد بالنسبة لأسر العشوائيات. (أنظر المربع في الأسفل)

- كما تم إحراز تقدم من نوع آخر في التطوير الحضري في مصر. فعلى النقيض من سياسة الحكومة المصرية والتي تتمثل بهدم المدينة القديمة ونقل الفقراء الحضريين، تؤمن مؤسسة الآغا خان للثقافة بأنه يمكن وقف التراجع في سحب الاستثمارات والتدهور، وأن تجديد المناطق التاريخية في وسط مدينة القاهرة يمكن أن يحفز إحياء المناطق الحضرية والتقدم الاقتصادي. ومع ذلك، تمكنت المؤسسة فقط من العمل على سبعين مسكن.

- نشوء العشوائيات الذكية: تعتبر البيانات أداة قوية جدا تساعد على تحسين واقع العشوائيات. وفي كثير من الأحيان، تركز منهجيات البيانات الحالية على استخراج البيانات من المجتمع بدون إشراكهم في العملية، وبالتالي الحدّ من فرصهم في التأثير على القرارات. إلا أن العمليات التشاركية تشجع ملكية البيانات وتمكن سكان الأحياء الفقيرة من تحقيق فهم أفضل وإيجاد مصلحة في تطوير الحلول المحلية بناء على المعلومات. ويعتمد نموذج خارطة كيبيرا في مبادرة كينيا على نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وخارطة الشارع المفتوح لتمكين سكان أكبر حي فقير في كينيا من رسم خارطة رقيمة لشوارعهم وأزقتهم. وتسمح خارطة كيبيرا للسكان بمراقبة تجاربهم حيال المبادرات الحكومية والتعليق عليها.

- الربط هو الأساس: يحتاج سكان العشوائيات إلى الربط مع الفرص الجديدة وأماكن العمل. وتشمل بعض الابتكارات التي قد تنجح في شمال إفريقيا:
  - تأسيس منصات الكترونية لربط العاملين غير الرسميين مع أصحاب العمل المحتملين (مثل شبكة العمل في الهند)، أو حتى توفير برامج التدريب والخدمات وإيجاد فرص العمل التي تجمع ما بين العمال غير الرسميين وفرص العمل (مثل مشروع هارامبي في جنوب إفريقيا).
  - في العام 2011، [10]

افتتحت مدينة ميديلين في كولومبيا درجا كهربائيا يربط العشوائيات بمركز المدينة، مما خفف من طول مسافات تنقل سكان العشوائيات وزاد من المدة المخصصة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى المساهمة في خطط المدينة الأوسع للحد من الجريمة والفقر. كما وفرت حكومة ريو دي جينيرو وسائل النقل المجاني لسكان العشوائيات من خلال عربات القطارات من العشوائيات على سفوح الجبال إلى باقي أنحاء المدينة. مما سهل الوصول إلى فرص العمل خارج العشوائيات.

نظام شراكة الطرف الثالث في المغرب

تعتبر برامج تمويل السكن الاجتماعي وإعادة توطين سكان العشوائيات في المناطق الحضرية العقبة الأساسية التي تواجه صانعي السياسات في شمال إفريقيا، والسبب الرئيسي وراء تفاقم مشكلة العشوائيات. ومن هنا، يعتبر الابتكار في تمويل برامج تحسين العشوائيات هو مفتاح تحسين ظروف العشوائيات في شمال إفريقيا.

وتعتبر شراكة الطرف الثالث في المغرب مبادرة خاصة تدعمها السلطات في المغرب في سعيها للاستجابة إلى العجز السكني للأسر ذات الدخل المتدني، أطلقت في الدار البيضاء كجزء من برنامج مدن بلا عشوائيات. ويمثل البرنامج ابتكارا حقيقيا فيما يتعلق بجذب المشاريع لشركات القطاع الخاص لتمكين أسر العشوائيات من الانتقال إلى مساكن جديدة وذات نوعية جيدة بدون مقابل.

وكما هو الحال في فكرة ابني بيتك في مصر، فقد تم تخصيص قطع الأراضي ذات الخدمات في الأراضي المملكة للدولة لأسر العشوائيات بأسعار مدعومة ليبنوا بيوتهم بأنفسهم. أما الإبداع هنا فهو في آلية التمويل، حيث تمنح أسرتين من أسر العشوائيات المشتركتين بنفس قطعة الأرض خيار الدخول في شراكة تعاقدية مع طرف ثالث (مطور، مستثمر، مشتر، الخ). ومن خلال برنامج مدن بلا عشوائيات يتم بناء عمارة سكنية من أربعة طوابق، وتوفير وحدة سكنية لكل أسرة، بالإضافة إلى تغطية كلفة العقار والتي عادة ما يدفعها ساكني العشوائيات. ويكون هذا مقابل تخصيص طابقين إضافيين للسكن، أو الإيجار، أو البيع، حيث يربحون من الدعم الكبير لكلفة الأراضي.

وبلا شك، فقد ساعدت الشراكات المنشأة ضمن هذا البرامج في تنشيط إنتاج الإسكان الاجتماعي، وهيكلة القطاع الخاص، وتسهيل إطلاق مجموعات عقارات مغربية كبيرة: مثل الضحى والشعبي ومجموعة التحالف.

وقد توسعت ممارسة تمويل البناء من خلال شريك طرف ثالث في كامل برنامج مدن بلا عشوائيات في الدار البيضاء، حيث تسلط الضوء على مزايا هذه المبادرات، والتي تعكس مبدأ "حقوق التطوير الإضافية" والتي أطلقت في عدد من المدن حول العالم – وتحديدا في ممباي، الهند، حيث يُمنح المستثمرين مساحات سطحية إضافية مقابل تمويل المساكن ضمن برامج القضاء على العشوائيات.[11]

إن التوجه لتطوير العشوائيات بتبني الابتكارات المختلفة المفصلة أعلاه قد بدأ بالانتشار. وتعتبر المصطلحات مثل المساعدة الذاتية مؤشرات على أن الفقراء أصبحوا يلعبون دورا نشطا في تحسين بيئة العيش الخاصة بهم، حيث أصبحت العشوائيات أكثر تماسكا، وتمنح فرصا لضمان أمان الملكية والتنمية الاقتصادية المحلية.

وبالرغم من التوعية المتجددة والوعية بضرورة الديمقراطية، فإنه من المفيد ملاحظة أن شبكات السلطات السياسات والاقتصادية قد نجت من الربيع العربي. فحالة الأنظمة البيرقراطية في الدول المعنية بقيت بشكل عام بون إصلاح، كما عززت سلطتهم

عرقلة أية إصلاحات حقيقية، مع التوسع في الابتكارات لمعالجة التحديات الكبيرة المرتبطة بخلق فرص عيش لائقة للكثير من الفقراء الحضريين. وعلى سبيل المثال، أنشأت مصر في العام 2013 وزارة التجديد الحضري والمستوطنات غير الرسمية، مما يشير إلى الرغبة في حل "مشكلة" العشوائيات، إلا أنه بحلول العام 2015، ألغيت الوزارة، مما ترك أسئلة كثيرة فيما يتعلق باستدامة حل "مشكلة" العشوائيات بالنسبة للحكومة في مصر.

وفي جميع الأحوال، فإن الخسارة الناتجة عن وضع الخطط لإخلاء سكان ماسبيرو واتفاقية ماسبيرو، والتي تمنح السكان الكثير من السلطة والمصلحة في مثلث ماسبيرو المطور، تثبت بأن أكثر الشبكات تأصلا بدأت تدرك بأن النظام القديم لا يمكن أن يدوم وأن هناك حاجة لنظام جديد.

نجاح تونس في القضاء على العشوائيات

منذ بداية الثمانينيات، وضعت تونس البرامج لتقليل عدد العشوائيات. واليوم، قضت تونس تقريبا على جميع العشوائيات من خلال برنامج يدار من قبل هيئة عامة، هي وكالة إعادة التأهيل والتجديد الحضري، والتي تعمل على تجديد وإعادة تأهيل المناطق الحضرية والترويج للتطوير العقاري. ومنذ إطلاقها، عملت الهيئة على السيطرة على التمدد الحضري، وتحسين الظروف في المناطق الأقدم، وتنظيم المستطونات الهامشية دون المستوى، وتقديم القروض للبناء وتحسين الأبنية، وتوفير الخدمات الأساسية وتشمل مياه الشرب، والصرف الصحي، والمدارس، والمرافق الصحية، وخصوصا للفقراء الحضريين.

وبين الأعوام 2002 و2009، أنفقت الهيئة أكثر من 72 مليون دولار أمريكي على المشاريع الحضرية التي حسنت ظروف المعيشة لحوالي 1,140,000 مواطن. ويمكن أن يعزى نجاح هذه المداخلات إلى تنسيق الهيئة الفعال بين السلطات العامة، وخصوصا استعدادها للتعاون مع السلطات المحلية. ويعتبر هذا مهما بشكل خاص مع نقل اللامركزية للمهام والمسؤوليات إلى السلكات المحلية ومنحهم دورا متزايدا في التخطيط والإدارة.

كما طورت الهيئة شراكات مع القطاع الخاص لضمان التطبيق الفعال والكفؤ للبرامج والمشاريع. ويأتي حوالي 65% من التمويل لمشاريع الهيئة التي تستهدف الأسر الأقل دخلا من صندوق التضامن الوطني. ومن خلال هذا الصندوق، يمكن للبلديات أن تقترض الأموال لإنهاء مشاريع البنية التحتية المحلية ومرافق المجتمع، بالإضافة إلى نقل الأموال إلى الهيئة لتنفيد المشاريع. أما الدعم المتبقي فيأتي من صندوق الإسكان، والدوائر الحكومية، والقطاع الخاص.

وفي العام 2004، كان أقل من 1% من السكان مصنفين على أنهم يعيشون في مساكن دون المستوى وانتقل تركيز الحكومة إلى تحسين البنية التحتية وتحسينها. كما تعتبر هذه الهيئة هي المسؤولة بشكل رئيسي عن جهود التحسين. وبالرغم من القضاء على العشوائيات، ما زالت العشوائيات، خصوصا في تونس العاصمة، تشكل تحديا ويقدر بأن 30% من الإنتاج السكاني غير رسمي. [12]

هوامش و مراجع

1. 2007 .الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، شبكات المعلومات الإقليمية المدمجة، "أزمة الغد اليوم: الأثر الإنساني للتحضر".
http://www.irinnews.org/pdf/in-depth/tomorrowscrisestoday-chapter8.pdf

2. 2009 .مدبولي، مصطفى، "إعادة النظر في التخطيط الحضري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". التقرير الدولي حول المستوطنات البشرية
http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2010/07/GRHS.2009.Regional.MENA_.pdf

3. 215 .الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، التقرير الدولي حول المستوطنات البشرية، التخطيط والتصميم للتنقل الحضري المستدام، 2013، الصفحة
http://unhabitat.org/planning-and-design-for-sustainable-urban-mobility-global-report-on-human-settlements-2013/ .

4. .الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة المدن الإفريقية 2014: إعادة تخيل استدامة التحولات الحضرية
www.mirror.unhabitat.org/pmss/getElectronicVersion.aspx?nr=3528&alt=1/

5. شبكات المعلومات الإقليمية المدمجة و الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "القاهرة: أبواء الفقراء الحضريين – أزمة الإسكان". أزمة الغد اليوم: الأثر الإنساني للتحضر، أيلول 2007.
http://www.irinnews.org/pdf/in-depth/tomorrowscrisestoday-chapter8.pdf

6. 2009 .بلال طاهر، عرض المساكن في الجزائر: القدرة على تحمل الكلفة أهم من الوفرة، الأبحاث النظرية والتجريبية في الإدارة الحضرية، العدد 3(12)، آب

7. .الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "التطور الحضري وظروف السكن". حالة الدول العربية
http://www.unhabitat.org.jo/en/inp/Upload/143239_Pages%20from%20StateofArabCities_high-14.pdf

8. مصدر شبكة التلفاز المستقلة، "الجزائرين القاطنين في العشوائيات في شمال الدولية يقولون أنهم يتمنون أن نتيجة الانتخابية الرئاسية ستأتي بمزيد من الاستقرار"، نيسان 2014.
http://www.itnsource.com/en/shotlist/RTV/2014/04/15/RTV150414032/

9. 2014 .باجيا اليوم، "سيحصل المواطنين في العشوائيات على المساكن إذا صوتوا"، نيسان
http://www.pangeatoday.com/people-in-slums-get-own-houses-if-they-vote/

10. .نفس المصدر أعلاه، مدبولي

11. .بافيريل، آن، "الممارسات الفضلى في تحسين العشوائيات: حالة الدار البيضاء"، مجموعة الابتكارات التنموية
http://www.urbisnetwork.com/documents/CasablancaBestPracticesinSlumImprovement-WUF.pdf

12. مؤسسة روكوفيلير، "الفرص المقيدة في اقتصادات العشوائيات"، وثيقة قرارات استخباراتية، دورة البحث 2، تشرين ثاني 2013، دورة الأبحاث 2، تشرين ثاني 2013.
https://www.rockefellerfoundation.org/app/uploads/Constrained-Opportunities-in-Slum-Economies.pdf

13. .توتيان، أوليفر، "مشاركة الأطراف الثالثة في تمويل إعادة توطين سكان العشوائيات في المغرب"
http://www.proparco.fr/webdav/site/proparco/shared/PORTAILS/Secteur_prive_developpement/PDF/SPD19/SPD19_Olivier_Toutain_UK.pdf *

اقتصاد العشوائيات: قاعدة الهرم التي تحمل المدينة الرسمية

تعتبر العشوائيات منطقة عبور للمدن - التي تعد محركات النمو- خاصة بالنسبة للفقراء وأولئك الذين تنقصهم العلاقات. وتجذب العشوائيات بالتالي الأكثر طموحا والأكثر قوة.

ومن هنا فإن العشوائيات تعجّ بالطاقة وبالمغامرة. وبالرغم من التحديات العديدة، يجد الكثير من الناس سبل العيش في هذه الأحياء، إما كمقدمي خدمات للمدينة الرسمية أو من خلال أعمال تخدم التطور الطبيعي للأحياء الفقيرة.

ففي المغرب، يوظّف القطاع غير الرسمي حوالي 40% من سكان المغرب النشطين، باستثناء القطاع الزراعي.[1]

وتعتبر الدار البيضاء المركز الاقتصادي للمملكة، حيث تقع غالبية الشركات الصناعية والخدمية. وغالبية الفقراء الحضريين يعملون بأجر، إلا أن العمل الحر ينتشر في مشاريع تربية الحيوانات الصغيرة، والتجارة البسيطة، والصناعات اليدوية، ويعتبر ثاني أكبر مصدر للدخل للفقراء الحضريين.

يعمل معظم سكان العشوائيات في شمال إفريقيا في الوظائف ذات الأجر المتدني مثل الوظائف غير الرسمية في قطاع الألبسة، وإعادة تدوير النفايات الصلبة، وعدد من المشاريع المنزلية، كما يعمل الكثيرون كخدم في المنازل، وحراس، وعمال بالقطعة، كما يعملون كمصففي شعر وصانعي أثاث لحسابهم الخاص. وتبيّن المعلومات الخاصة بالوظائف والأنشطة المولدة للدخل لسكان العشوائيات في شمال إفريقيا مدى تنوع هؤلاء السكان، اذ منهم أساتذة جامعات وطلاب وموظفو القطاع الرسمي، إلى أولئك العاملين في الأنشطة الهامشية والتي يمكن أن تقترب من الأعمال غير القانونية، بما فيها الجرائم البسيطة. أما المشاكل الأساسية التي تواجه القطاع غير الرسمي حاليا فهي عدم وجود اعتراف رسمي بهذا القطاع، بالإضافة إلى تدني مستويات الإنتاجية والدخول.

وتبيّن المعلومات الخاصة بالوظائف والأنشطة المولدة للدخل لسكان العشوائيات في شمال إفريقيا مدى تنوع هؤلاء السكان، اذ منهم أساتذة جامعات وطلاب وموظفو القطاع الرسمي، إلى أولئك العاملين في الأنشطة الهامشية والتي يمكن أن تقترب من الأعمال غير القانونية، بما فيها الجرائم البسيطة

النظرة السريعة لكيفية عمل العشوائيات في شمال إفريقيا تظهر نتائج مثيرة للاهتمام. فمعظم مناطق العشوائيات الحضرية تمثل تجمعات اقتصادية لنشاط محدد، أو لمجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة. وتتشكل اقتصادات العشوائيات من الأعمال التي تتخذ من العشوائيات مقرا لها، بالإضافة إلى العمال، والشبكة المعقدة من اللاعبين الاقتصاديين والمؤسسات التي تشارك في النشاط الاقتصادي هذا وتدعمه. وتلعب اقتصادات العشوائيات دورا أساسيا في تلبية احتياجات سبل العيش لسكان العشوائيات واحتياجاتهم الاستهلاكية، مع المساهمة المهمة في الاقتصادات الحضرية المتنامية في الدول النامية.

وبالتالي فإن العشوائيات هي أماكن لتواجد الفرص، وعند اقتناصها، يمكن أن تتباين ثروات سكان العشوائيات بشكل كبير. ومن هنا فإنه بالرغم من أن معظم سكان العشوائيات يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، غير أنه يمكن لهم الحصول على دخول أكبر مما يحصل عليه موظفي القطاع الرسمي.

سكان العشوائيات اليوم هم ناجحو الغد

قد يكون حي كيبيريا في نايروبي أكبر العشوائيات في إفريقيا، حيث يقطنه ما لا يقل عن مليون مواطن. وعلى الرغم من أن الحكومة لا تقدّم أية خدمات للسكان، حيث أنها لا تفتح المدارس، ولا تشغل المستشفيات، ولا تعبد الطرق، ولا توصل أي شبكات خطوط كهرباء، ولا تضخ المياه إلى المنازل، إلا أن حي كيبيريا يعتبر جزءا أساسيا ومهما من نايروبي. ومفتاح النجاح في حي كيبيريا هو الوصول إلى رأس المال. فوجود سوق لمليون مستهلك كامن يجذب رواد الأعمال، كما يجذب هذا الحي الموهوبين من المناطق الريفية، ويستقطب الأكثر عزما من المزارعين الشباب.

إن العشوائيات هي بعيدة كل البعد عن كونها أماكن بلا أمل؛ فالكثير منها ليست ملاذا للفاشلين الاقتصاديين، وإنما هي أماكن تواجد الناجحين في الغد.[2] ويستخدم سكان العشوائيات التوجهات الخلاقة للمشاكل العالمية كالكثافة الحضرية، والوصول إلى التكنولوجيا، والتخلص من النفايات، فالحاجة أم الاختراع، وهذه الضرورة هي ما تجعل سكان العشوائيات جاهزين لمواجهة المستقبل المزدحم وذو الموارد المحدودة.[3]

إلا أن الفرص الاقتصادية المتاحة لسكان العشوائيات تتأثر بعقبات مهمة، بما فيها البيئات المحلية غير الداعمة، وفي بعض الأحيان المعادية، والتي لا تحمي حقوق العمال غير الرسميين ولا توفر البنية التحتية الكافية في العشوائيات؛[4] بالإضافة إلى عدم تناسق المعلومات الخاصة بسوق العمل، مما يحدّ من الوصول العادل للوظائف؛ ويعيق الوصول للموارد كالمهارات والتمويل والأسواق والتي تمكّن من النمو. وتحدّ هذه العوائق من توليد الدخل ومن التحرك الاقتصادي لسكان العشوائيات، ومن القدرة على الوصول إلى السلع والخدمات ذات الأسعار المعقولة داخل العشوائيات. ويمكن القول أنه عندما تفكر الدول بتقنين الاقتصادات غير الرسمية وإعطائها صفة رسمية، كما هو الحال في مصر، فإن هذا التوجه يفرض معايير مرتفعة بالنسبة للعمالة، والمرافق، والتنظيمات البيئية، وغيرها، الأمر الذي يجعل المنتجين غير الرسميين يبتعدون عن التسجيل الرسمي. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التوجه لايتم التنسيق له أبدا مع مشروعات تطوير العشوائيات.

النظر قدما

لسوء الحظ، فشلت سياسات القضاء على العشوائيات في إدراك أن العشوائيات توفر سبل العيش لسكانها أكثر من أي مكان آخر. وبجانب توفير المأوى، فإن العشوائيات توفر سبل الوصول إلى الوظائف، كما توفر شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تحسن من مرونة أعضائها. ونقل العشوائيات إلى مواقع أخرى بعيدة يتسبب في ابتعاد المواطنين عن الأمكان التي تحتاج إلى خدماتهم، والأهم من هذا، أنه يؤدي إلى تمزيق رأس المال الاجتماعي التي يطوره سكان العشوائيات مع بنائهم للعلاقات الجديدة. ويفسر هذا فشكل الكثير من سياسات إعادة التوطين، حيث أن عددا كبيرا من سكان العشوائيات كثيرا ما يبيعون مواقعهم الجديدة التي تم نقلهم إليها ويعودون إلى أحيائهم القديمة.

وفي مصر، كثيرا ما هجر المواطنين الشقق الجديدة المقدمة لهم في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، إما من خلال تأجيرها أو بيعها وعادوا إلى العشوائيات الخاصة بهم أو إلى مواقع عشوائية أخرى، حيث يشعرون براحة أكبر فيها، وحيث يتواجدون بالقرب من فرص العمل. وينبغي عدم التقليل من أهمية الشبكات الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي، والحميمية البشرية، فهي عناصر أساسية في رأس المال الاجتماعي الذي يتطور في العشوائيات بالرغم من الفقر، وانعدام الخصوصية، وعدم وجود الخدمات.[5]

ولا يمكن للمواطنين الذين يديرون مشروعات صغيرة، في مواقع غير رسمية، مثل محلات البقالة، ومحال بيع اللحوم، أو الخدمات الكهربائية، والتي يخسرونها خلال

> اقتباس: بجانب توفير المأوى فإن العشوائيات توفر سبل الوصول إلى الوظائف، بالإضافة إلى توفير شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تحسن من مرونة أعضائها.

عمليات الهدم، أن يتحملوا تكلفة إعادة بناء مشاريعهم في مواقعهم الجديدة.

وتعتبر سبل العيش أكثر شيء يقّدره معظم سكان العشوائيات الذين يوضحون ذلك بشكل جلي. وتبعا للجنة الأمم المتحدة حول الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، فإنه "ينبغي أن يكون السكن اللائق في موقع يسمح بالوصول إلى خيارات العمل، وخدمات الرعاية الصحية، والمدارس، ومراكز رعاية الطفل، والمرافق الاجتماعية الأخرى". وعلى الحكومات أن تدرك بأن العشوائيات هي مجتمعات موجودة بالفعل، وأنه ينبغي عليها أن تقويها وتنمي مرونتها وصمودها.

تمكين منشية ناصر

ترددت الحكومة المصرية في منح الشرعية لمنشية ناصر، المستوطنة العشوائية وغير القانونية، والتي ظهرت قبل 30 سنة. وتعتبر عشوائية منشية ناصر مكانا ديناميكيا يقطنه أكثر من 500,000 مواطن يدعمون آلاف الأعمال والمشروعات.

وقد جذبت منشية ناصر اهتمام عدد من الجامعات ومنظمات التنمية الدولية على مدى السنوات الماضية. فقد أصدرت وكالة التعاون الفني الألمانية (GIZ) بعض المخرجات التي تشجع الحكومة على المشاركة في تنمية هذه المنطقة من خلال تمكين سكانها بدلا من تبني المنهجة المعتادة والتي تتركز حول هدم المجتمعات ونقلها إلى وحدات سكنية جماعية على حدود المدينة.

وتحتوي منشية ناصر على أمهر الحرفيين في القاهرة والذين يصنعون السلع اليدوية التي تباع في أسواق القاهرة. ومع انخفاض الأعداد السياحة مؤخرا في مصر، عانت الكثير من هذه الورش. وتبعا لمنظمة GIZ، تم تحديد أكثر من 5 آلاف ورشة عمل صناعية غير رسمية في منشية ناصر. وسيساعد التوسع المحتمل في هذه الورش في خلق فرص العمل للكثيرين.

وفي هذا السياق تبرز جهود وتدخلات مؤسسة نبني، والتي أنشأها مجموعة من الشبان المصريين الملهمين بإمكانية إيجاد مصر الأفضل، تبعا لما حملته ثورة 25 يناير من وعود. وقد عملت هذه المجموعة بنشاط على إحداث تغيير ملموس في مجتمعات مثل منشية ناصر، حيث عملت على تطوير شارع الأقصر. وفي محالة لإعادة بناء اقتصاد منشية ناصر طبقت مؤسسة نبني عددا من البرامج للمساعد في توفير فرص العمل لسكان منشية ناصر. وتبعا لإحصائيات هذه المجموعة، فإن 72% من قاطني منشية ناصر هم عاطلون عن العمل، بينما أكثر من نصف هؤلاء هم ممن يعملون في تصنيع السلع اليدوية والذين لدهم إمكانات كبيرة في هذه المنطقة. وقد طورت مؤسسة نبني برنامجا يركز على دعم الورش في المنطقة، من خلال مساعدة اصحاب هذه الورش على تحسين نوعية منتجاتهم والتوسع في أسواق التجزئة.

وفي محاولة لتمكين سكان المنشية اقتصاديا، تم إنشاء مركز مهني، حيث يتم تدريب الناس وتعليمهم مهن معينة، ثم تشغيلهم في ورش عمل خاصة بمؤسسة نبني، وذلك للعمل على إنتاج منتجات موحدة. أما الأرباح فيعاد استثمارها في التمكين الاقتصادي لدعم ورش جديدة ومشروعات صغيرة. كما توفر مؤسسة نبني القروض بدون فوائد، وبرامج النقد مقابل العمل، والدعم الفني. [6,7]

العشوائيات كمساهم في التنمية الحضرية:

ينبغي أن تتبني الحكومة المحلية وهيئات القطاع العام الأخرى دورا أكثر دعما نحو القطاع غير الرسمي، إما من خلال العمل المباشر أو من خلال التعاقد مع القطاع الخاص. ومع أن اقتصادات العشوائيات تتقاطع بالفعل مع اقتصاد المدينة الرسمي من خلال الكثير من السلع والخدمات التي يتم تبادلها بينهما، إلا أن التنسيق الأكثر رسمية قد يؤدي إلى تآزر أفضل بين الجهتين. وعلى سبيل المثال، يمكن لنماذج الأعمال الشاملة التي تربط بين المشروعات الرسمية وغير الرسمية أن تساهم في خلق فرص العمل وفتح الأسواق الجديدة للأعمال الرسمية التي لا تملك المعرفة الخاصة بكيفية إدارة الأعمال في الاقتصاد غير الرسمي للعشوائيات، في حين يمكن للأعمال التي تتخذ من العشوائيات مقرا لها أن تكتسب الكثير من المعرفة الخاصة بسلاسل التوريد والتسويق من الأعمال الرسمية.

وفي الواقع، يمكن لاقتصاد العشوائيات أن يلعب دورا مركزيا أكبر بكثير في اقتصاد المدن، وينبغي على المدن أن تتخذ إجراءات ناجعة لتحقيق إدماج أفضل لاقتصاد العشوائيات غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للمدينة. وكما يظهر من الرسم رقم (1)، فإن اقتصادات العشوائيات لا تدرج حاليا على قائمة أولويات الحكومات الوطنية والمحلية في شمال إفريقيا، والتي تهتم بدلا من

ذلك في السعى وراء تحقيق رؤية "المدن العالمية". وبالتالي، فإنه كثيرا ما تنظر البلديات في شمال إفريقيا لاقتصادات العشوائيات على أنها عائق وليس مساهم أساسي في التنمية الحضرية، مما يحد من الرغبة في دعم هذه الجهود.

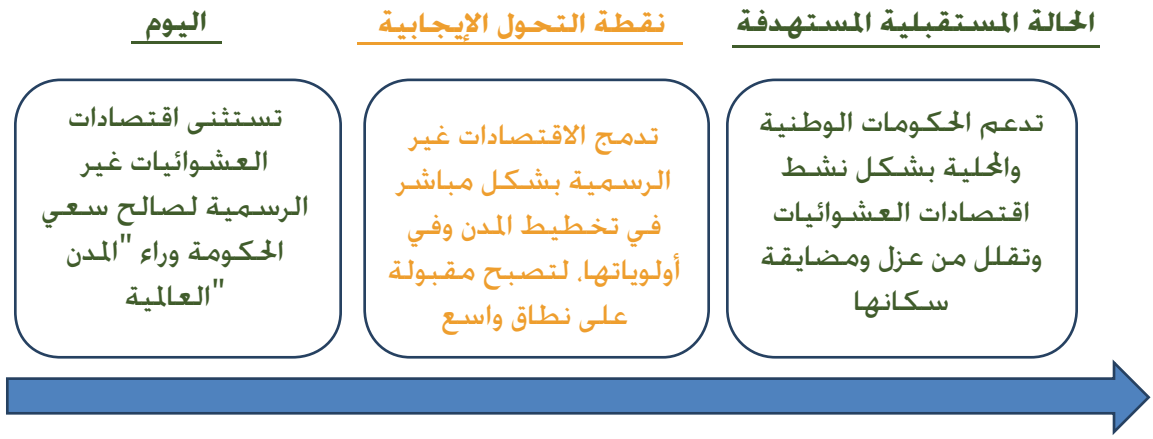

مكيف من دراسة مؤسسة روكوفيلر، "الفرص المحددة في اقتصادات العشوائيات"، وثيقة قرارات استخباراتية، دورة البحث 2، تشرين ثاني 2013.

وهناك حاجة لنقطة تحول إيجابية لصالح اقتصادات العشوائيات على المدى القصير والمدى المتوسط، حيث يتم دمج اقتصادات العشوائيات غير الرسمية بشكل مباشر في أولويات تخطيط المدن لتصبح هذه الرؤية مقبولة على نطاق واسع للتنمية الحضرية.

وحتى يتحقق هذا الأمر، فإن هناك احتياج لإحداث تغيير سياسي في الرؤى والابتعاد عن السعي غير الشمولي وراء "المدن العالمية" والتوجه نحو إدراك الإمكانات الهائلة في المناطق الحالية، مع السماح للقطاع الخاص بقيادة مبادرات إشراك العشوائيات، الأمر الذي سوف يشكل عبئًا على المخططين الحضريين لاحتواء ودعم اقتصادات العشوائيات.

أما التوجه الآخر للتوفيق بين رؤية "المدينة العالمية" مع تحديث وإدماج العشوائيات والمناطق غير الرسمية الأخرى، فهو أن تحتوي جميع المدن - بما فيها "المدن العالمية"- أحياء ذات دخل متدن، وتتمتع بروح حيوية جاذبة. ومع التطوير المادي الجيد والذي يحافظ على شكلها الحضري العفوي، يمكن أن تصبح العشوائيات مواقع جاذبة لمجموعات الدخل الأعلى حين تذهب إلى المطاعم والمقاهي الشعبية، أو حين تبحث عن السلع والخدمات الأقل سعرا، بما فيها اسواق الخضار والفواكه الطازجة.

وأخيرا، يتطلب تحقيق التغيير في الوضع الحالي جهودا من قبل العاملين في العشوائيات ومن قبل المشروعات التي تتخذ من العشوائيات مقرا لهم، لتنظيم أنفسهم بشكل أفضل، وبطريقة تمكنهم من إيجاد صوت لهم عند اتخاذ القرارات من قبل البلديات. ويمكن اعتبار البيانات والمعلومات المتبادلة والمفتوحة أساسا في تعزيز هذا التعاون. وتشير الأنظمة الناشئة للبيانات الخاصة بالعشوائيات إلى ابتكارات مهمة في إيجاد صوت مسموع لسكان العشوائيات وتحقيق المساءلة.

أنظمة بيانات العشوائيات: تجربة إفريقيا جنوب الصحراء

بينما تعتبر الديناميكية العامة في مسألة مساحة اقتصادات العشوائيات متدنية إلى متوسطة، فإنه بالمقارنة هناك ديناميكية أقوى فيما يتعلق بتزايد البيانات الخاصة بالعشوائيات، والتي تمثل فرصا لتشكيل التدخلات التي تحسن من مخرجات اقتصادات العشوائيات.

ويؤدي التقدم التكنولوجي وتطبيقاته إلى فهم أفضل للسكان الذين يصعب الوصول إليهم عادة في دول شمال إفريقيا، بما فيهم سكان العشوائيات. ويعمل الباحثون على استغلال هذه التكنولوجيات بشكل متزايد، بما فيها أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، وأنظمة تحديد المواقع العالمية (GPS)، والهواتف الخلوية، وذلك من أجل جمع البيانات حول العشوائيات وسكانها. ولزيادة القدرة على استخدام هذه البيانات من قبل أصحاب المصلحة الحضريين (مثل المخططين الحضريين، والبلديات، والقطاع الخاص)، يقوم الأكاديميون والباحثون بتطوير أدوات تحليلية وتوجهات أخرى. ومع تحسين البيانات الخاصة بالعشوائيات، وتزايد محدودية موارد الحكومة والمانحين، فقد بدأت الأطراف المتعددة، والمنظمات غير الحكومية، وإلى حد ما الحكومات، بإدراك أهمية البيانات في اتخاذ القرارات المهمة التي تؤثر على اقتصادات العشوائيات، كالقرارات المرتبطة بالتحسينات المحتملة في البنية التحتية للعشوائيات، أو الخيارات ما بين تحسين المواقع الحالية للعشوائيات أو نقلها.

وهناك تجارب إقليمية ودولية حول استخدام التكنولوجيا والأدوات الجديدة لجمع البيانات حول العشوائيات، كما في إفريقيا جنوب الصحراء. حيث يستخدم في التجمع المكاني في نيروبي معدات أنظمة تحديد المواقع العالمية لجمع البيانات المفصلة حول العشوائيات، وقد جمعت إحدى المنظمات مؤخرا البيانات نيابة عن المشروع الاجتماعي تحت اسم السلع الحية، للمساعدة في اتخاذ قرار حول جدوى أربعة منتجات جديدة في أحياء نايروبي الفقيرة.

إن تزايد توفر البيانات حول العشوائيات يخلق فرصا متزايدة للتحليل المبتكر ونشر المعلومات، ويمكن تيسير هذا من خلال مبادرة البيانات المفتوحة العالمية، والتي تساعد الدول النامية على بناء أنظمة إدارة للبيانات المفتوحة، والتي تشمل البيانات الخاصة بالعشوائيات، مما يحسن من قدرات الحكومات على اتخاذ القرار وتحقيق المساءلة أيضا. وقد مولت مؤسسة غيتس Gates Foundation المؤسسة الدولية لسكان العشوائيات ومؤسسة سانتا The santa Fe Institute من أجل التوسع في الدراسات العلمية للعشوائيات. وبناء على مجموعة البيانات الخاصة بالعشوائيات على المستوى المحلي والتي جمعتها مؤسسة سكان العشوائيات العالمية، فسوف يقوم المشروع بجمع البيانات حول العشوائيات وتوحيد معاييرها ونشرها لمنفعة متخذي القرارات في مجال التخطيط الحضري. وبالشراكة مع مؤسسة غوغل Google، فقد طورت هذه المؤسسة أيضا منصة لإدماج البيانات التي تم جمعها من قبل مجتمعات العشوائيات مع خرائط غوغل، مما عمل على تحسين القدرة على استخدامها من قبل الحكومات.[8]

وعلى المدى البعيد، ينبغي أن تدعم الحكومات الوطنية والمحلية في شمال إفريقيا بشكل نشط اقتصادات العشوائيات، بما يضمن التواصل بين سكان هذه الأحياء والمناطق المحيطة بهم، وبسبب التعقيدات في هذه القضية، فإن الرؤية والعملية المشار إليها أعلاه لإدماج ودعم اقتصادات العشوائيات بشكل نشط، لن تتحقق بدون مخاطر. فكثير من التوجهات في شمال إفريقيا تنظر للمناطق الحضرية التي يسكنها سكان العشوائيات على أنها تكلفة فرص متزايدة بالنسبة للمدن، وبالتالي فإن نقل العشوائيات هي الاستراتيجية المفضلة للتعامل مع العشوائيات لصالح فتح الطرق أمام تنمية سوق العقارات للقطاع الخاص، والذي يعتبر قطاعا أنظف بشكل كثير. ومن هنا، يتوجب إعادة تدريب مخططي المدن وصانعي القرارات لمساعدتهم على رؤية مدينة مختلفة، مدينة تنظر للعشوائيات على أنها فرص وليس تكلفة فرص، وبالتالي تطوير نماذج حوكمة جديدة يمكنها أن تستغل هذه الفرص. وهناك حاجة إلى التوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل نماذج الأعمال الأكثر شمولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص الضرورية لإنجاحها.

> اقتباس: ينبغي أن تدعم الحكومات الوطنية والمحلية في شمال إفريقيا بشكل نشط اقتصادات العشوائيات، بما يضمن التواصل بين سكان هذه الأحياء والمناطق المحيطة بهم، وتأسيس الآليات لتوفير الحماية القانونية للعمال غير الرسميين والمحافظة على حقوقهم.

تعزيز اتصال سكان العشوائيات

ينبغي أن يصبح تحسين اتصال سكان العشوائيات بالفرص الاقتصادية أولوية أساسية لمدن شمال إفريقيا. ويتضمن التمكين الاقتصادي توفر المزيد من الموارد لسكان العشوائيات للمساعدة في تحسين وبناء القاعدة الاقتصادية لمجتمعات العشوائيات.

وتخلص بعض الأمثلة المفيدة - والتي يمكن لمدن شمال إفريقيا الاستفادة منها- إلى أن تأسيس وتوفير الاتصال المادي للأحياء الفقيرة يجب أن يكون في قلب استراتيجيات شمال إفريقيا، خاصة حين يتعلق الأمر بإعادة توطين العشوائيات في مناطق جديدة، لأن عدم القيام بهذا قد يؤدي إلى فشل محاولات إعادة التوطين برمتها.

بجانب ذلك، فإن الوضع غير القانوني لسكان العشوائيات يعرضهم لمخاطر الاستغلال الاقتصادي من قبل المسؤولين الفاسدين والأفراد، حيث يضطر العديد من سكان العشوائيات إلى دفع الرشاوى للحفاظ على أنشطتهم الاقتصادية غير الرسمية. كما أن زيادة الاتصال بين سكان العشوائيات وأصحاب العمل من خارج العشوائيات، وإتاحة مساحة أكبر للدور الذي يلعبه القطاع الخاص في إشراك العشوائيات يمكن أن يفتح المجال أمام الأجور غير العادلة وظروف العمل السيئة، الأمر الذي يتطلب المراقبة والتخفيف من حدّة آثاره السلبية.

وينبغي أن تتعدى السياسات المستقبلية البعد المادي للعشوائيات، من خلال معالجة المشاكل المرتبطة بالفقر الحضري. كما ينبغي أن تسعى سياسات العشوائيات إلى دعم سبل العيش للفقراء الحضريين، من خلال تمكين ازدهار أنشطة القطاع غير الرسمي الحضري، وربط تطوير إسكان ذوي الدخل المنخفض مع توليد الدخل، وضمان سهولة الوصول إلى الوظائف من خلال وسائل النقل التي تحابي الفقراء وسياسات مواقع توطين ذوي الدخل المنخفض.

سكان العشوائيات والاقتصاد الخلاق

تعتبر العشوائيات في شمال إفريقيا وعاء انصهار يجذب العديد من الأفراد من ذوي الأحلام الكبيرة والعزيمة على النجاح في المدن. ويتألف سكان العشوائيات من أشخاص مثيرين للإعجاب، من أمثال رواد الأعمال الأغنياء إلى حد ما، وأساتذة الجامعات، والطلاب، وغيرهم، والذين يقطنون العشوائيات لعدة أسباب، بعضها تاريخي. وقد أظهر برنامج تصنيف وتطوير الأعمال للعام 2012 للعشوائيات في مصر بأن نصف سكان العشوائيات يعملون في مجال الخدمات، وأكثر من ربعهم يعمل في مجال الحرف اليدوية، فيما يعمل الباقي في المهن الأخرى. وبالنسبة للعاملين في المهن من سكان العشوائيات، يعمل 25،9% منهم كمدرسين، ويعمل 24،4% منهم كمزارعين، و16،5% منهم يعمل كممرضين. أما بالنسبة للعاملين في مجال الخدمات، فإن 20،2% منهم يعملون كباعة، و17،7% منهم يعملون كسائقين. وبالنسبة للعاملين في مجال الحرف، فإن 35،3% منهم يعمل في الإنشاءات، و13،4% منهم يعملون كنجارين، و6،2% منهم يعملون في أعمال الحديد.[9]

ولا يعتبر قاطني العشوائيات سكانا متجانسين، حيث يتواجد في العشوائيات أفراد من جميع مجالات الحياة، مما يجعلهم قوى مهمة للتغيير في الفكر والفن والثقافة.

ولكن التنوع الموجود في العشوائيات قد يكون أكثر ديناميكية في الاقتصادات الخلاقة. فالعشوائيات هي بالفعل مراكز اقتصادات الحرف. كما يقطن العشوائيات موسيقيون ورياضيون مشهورون، وبالتالي يمكن الآن اعتبار الاقتصاد الخلاق الآن كأحد أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد مع وجود إمكانية واضحة لنموه. ويمكن دعم العشوائيات لتصبح مركزا لاقتصادات الخلاقة، حيث يمكن دمج الثقافات الغنية للتقاليد العربية والإفريقية مع أشكال أخرى من الفن لانتاج منتجات خلاقة جديدة يمكن بيعها حول العالم.

هوامش و مراجع

1. بافيريل، آن، "الممارسات الفضلى في تحسين العشوائيات: حالة الدار البيضاء"، مجموعة الابتكارات التنموية.
http://www.urbisnetwork.com/documents/CasablancaBestPracticesinSlumImprovement-WUF.pdf

2. مجلة الاقتصادي، "العشوائيات المزدهرة: يوم في الحياة الاقتصادية لأكبر عشوائية في إفريقيا"، كانون أول 2012.
http://www.economist.com/news/christmas/21568592-day-economic-life-africas-biggest-shanty-town-boomtown-slum

3. هيغينز، آبي وسيانل غلوباليست، "تعرف على المبدعين والرواد في حي كابيريا في كينيا"، نيسان 2013.
/http://www.one.org/us/2013/04/01/meet-the-innovators-and-entrepreneurs-of-kenyas-kibera-slum-part-3

4. مؤسسة روكوفيلر، الفرص المحددة في اقتصادات العشوائيات، تشرين ثاني 2013.
https://www.rockefellerfoundation.org/app/uploads/Constrained-Opportunities-in-Slum-Economies.pdf

5. شبكات المعلومات الإقليمية المدمجة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "القاهرة: إيواء الفقراء الحضريين – أزمة الإسكان"، أزمة الغد اليوم: الأثر الإنساني للتحضر، أيلول 2007.
http://www.irinnews.org/pdf/in-depth/tomorrowscrisestoday-chapter8.pdf

6. مراقب القاهرة، "مؤسسة نبني تستهدف تحويل القاهرة كل شارع على حدة".
http://cairobserver.com/post/19897544974/nebny-foundation-aims-to-transform-cairo-one#.VhEpEnkw_cs

7. موقع مؤسسة نبني، /http://www.nebny.com/programs-employment

8. نفس المصدر أعلاه، مؤسسة روكوفيلر

9. المبادي، بسمة، "مراجعة استراتيجية مرفق تنمية المستوطنات غير الرسمية في التعامل مع العشوائيات في مصر"، رسالة مقدمة إلى كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة، الجامعة الأمريكية في القاهرة، خريف 2014.
http://dar.aucegypt.edu/bitstream/handle/10526/4254/Basma%20El%20Maabady-Final%20Thesis.pdf?sequence=1

بناء المرونة لمجتمعات العشوائيات

"نحن لسنا قذارة. من حقنا أن نعيش، و أن نطالب بحياة سليمة وصحية"
مواطنة من سكان عزبة أبو قرن، منطقة عشوائية في القاهرة القديمة

بالرغم من وجود العديد من المشروعات في العشوائيات، وتوافر الحافز والتصميم على النجاح، غير أن هذه الأحياء ما زالت أماكن هشة. ففي كثير من الأماكن تقع العشوائيات في مواقع هي عرضة للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والانهيارات الطينية، وغيرها. وعلى سبيل المثال، يعيش أكثر من مليون مصري في ما يعتبر مناطق غير آمنة، ويواجهون مخاطر الفيضانات والانهيارات الطينية. كما أن طبيعة العشوائيات المكتظة تزيد من المخاطر، حيث يصعب وصول خدمات الطوارئ لمن يحتاج المساعدة.

كما أن للمناخ أثر كبير على سكان العشوائيات في شمال إفريقيا، اذ أنهم يتعرضون بشكل أكبر لتقلبات التغير المناخي. ويمكن ملاحظة أن معظم - إن لم يكن جميع- دول شمال إفريقيا تقع فيها مدن على البحر الأبيض المتوسط، وبالتأكيد تحتوي هذه المدن على العشوائيات.
وهناك دائما كارثة بانتظار الحصول في العشوائيات. وبالنسبة لهؤلاء السكان، فإن فقرهم يعني صعوبة التعافي من الكارثة.

الآثار الاجتماعية لتهجير سكان العشوائيات

أثيرت قضية التهجير كقضية محورية في جميع برامج تطوير العشوائيات ومنع تكوينها في شمال إفريقيا، والتحدي هو إيجاد وحدات سكنية بأسعار معقولة تكون بديلا جاذبا للعشوائيات.
وتظهر تجارب الحياة الحقيقية لكثير من سكان العشوائيات فشل السلطات باستمرار في احترام حقوق سكان العشوائيات المستهدفين في مشاريع التطوير والتحسين الكبيرة. وتبعا لقانون حقوق الإنسان الدولي، ينبغي أن يتم الإخلاء فقط كملاذ أخير وبعد أن يتم بحث جميع البدائل المجدية الأخرى بالتشاور الحقيقي مع المجتمعات المتأثرة.[1]
وتبعا لمبادئ وإرشادات الأمم المتحدة الأساسية حول الإخلاء والتهجير المبني على التطوير فإنه "ينبغي أن تضمن عملية إعادة التوطين حماية حقوق الإنسان الخاصة بالنساء، والأطفال، والسكان الأصليين، والمجموعات الهشة الأخرى، بشكل متساو، بما في ذلك الحق في ملكية العقارات والوصول إلى الموارد...". [2]

إلا أن حكومات شمال إفريقيا تلجأ ببساطة إلى الإخلاء القسري. وعلى الجانب الآخر، فإن بعض المناطق، التي يقطنها أناس في مواقع مصنفة على أنها "الأقل أمانا" أو أنها "تشكل تهديد للحياة" فإنه لا يتم إخلاؤها لفترات طويلة، بالرغم من أنها تتطلب التدخل العاجل، في حين يتم إخلاء الآخرين المقيمين في مواقع أقل خطورة – خاصة في المواقع المصنفة على أنها "غير آمنة" بسبب ظروف السكن السيئة ("مناطق العشش") – بسرعة وذلك للحصول على مواقعهم ذات القيمة المرتفعة. وقد تسببت هذه الممارسات في ترك كثير من الأسر في أوضاع خطرة، والذين شهدوا حالات متفرقة من الوفاة والإصابة بسبب الأبنية المتهاوية أو المخاطر الأخرى.

وفي مصر، تم ترك سكان العشوائيات المتضررين من الإخلاء القسري في الشوارع لمواجهة مصيرهم، حيث لجؤوا إلى سبل أسوأ للخروج من مأزقهم، وذلك باللجوء إلى مناطق غير قابلة للسكن خارج حدود الإحصاءات الرسمية، مثل مدن الأموات أو المقابر أو ما يعرف في القاهرة بمصطلح "القرافة". وتبين الاحصاءات غير الرسمية بأن هناك مليون ونصف شخص يعيشون حاليا في المقابر، حيث يلجأ إليها المهاجرون من مصر (مصر العليا ودلتا النيل) وسكان القاهرة غير القادرين على تحمل تكلفة الإيجارات. [3]

وفي مصر، وتبعا لانهيار صخري عام 2008 من جبل المقطم إلى الدويقة – عشوائية في منشية ناصر – تم قتل 119 شخصا وجرح 55 آخرين. وفي نفس السنة، صدر مرسوم رئاسي لتأسيس صندوق تطوير المناطق العشوائية، من أجل وضع المخططات وتطوير المستوطنات غير الرسمية، وتنسيق الجهود الحكومية بهذا الصدد، وتحديد المستوطنات غير الرسمية التي تعتبر "غير آمنة". [4]

وقد انتشرت الريبة بين سكان العشوائيات بأن البعض سوف يتم إخلائهم من بيوتهم ليس حماية لهم وإنما من أجل تطوير الأراضي وتحقيق المكاسب التجارية. [5]

وتعتبر "فرص الحياة" بالنسبة لمعظم سكان العشوائيات متدنية؛ فمعظمهم بالكاد هو قادر على تأمين وظيفة في القطاع الرسمي بسبب انعدام رأس المال الاجتماعي، بما يشمل تدني المستويات التعليمية، ونقص الرعاية والعلاقات، والاستبعاد العام من "المجتمع العادي" الذي تتوسط فيه دلالات المستويات الاجتماعية وانعدام التمكين. كما يصعب على سكان العشوائيات الوصول إلى مصادر التمويل النظامية لتطوير مشاريعهم الخاصة بهم. فالبنوك لا تفتح فروعا لها عادة في العشوائيات، وإن فعلت، فإن انعدام الضمانات المسجلة قانونيا تعني أن الجميع، باستثناء أغنى سكان العشوائيات، لا يستطيعون تأمين القروض. ولهذا، يضطر رواد الأعمال في العشوائيات إلى الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية بأسعار مفرطة وفترات سداد قصيرة جدا.

ومع أن القطاع غير الرسمي يمكن أن يكون فعالا جدا في توفير سبل العيش والسلع والخدمات رخيصة الثمن للمستهلكين من ذوي القوة الشرائية المتدنية، إلا أن العمالة في القطاع غير الرسمي قد تتعرض، في أسوأ الحالات لاستغلال، مع علاقات تعاقدية سيئة، وظروف عمل غير صحية، وأجور متدنية، بالتوازي مع محدودية قدرة الحكومات على جمع الإيرادات المحلية الضرورية للخدمات الأساسية في المجتمعات الأكثر فقرا.

وتتأثر صحة سكان العشوائيات بسبب الوصول المحدود للغذاء والماء الآمن، والصرف الصحي السيء، وإنهيار الهياكل الأسرية التقليدية، ونسب البطالة المرتفعة، فهم يعانون من مشاكل صحية أكبر. وتستوطن العشوائيات مجموعة كبيرة من الأمراض المعدية (تشمل السل، والتهاب الكبد الوبائي، وحمى الضنك، والالتهاب الرئوي، والكوليرا، والملاريا)، والتي تنتشر بسهولة عند ارتفاع الكثافة السكانية. وبالرغم من الحاجة الماسة لخدمات الرعاية الصحية، فإنه يصعب في كثير من الأحيان الوصول إليها في تلك المناطق.

> اقتباس: تبين بعض التحليلات الأخيرة بأن سكان العشوائيات لا يشكلون خطرا على المدينة الأكبر، إلا أنهم ضحايا للجريمة الحضرية والعنف المرتبط بها، والتي كثيرا ما تكون منظمة من خارج العشوائيات.

لقد أدّى الفقر إلى مستويات عالية من التسرب من المدارس، والأمية، وتعاطي المخدرات، والجنوح، والعنف والجريمة، وبالتالي، مما يمثل قنبلة موقوتة عنيفة إذا ما تواجدت هذه الظروف مع بعضها البعض في مناطق حضرية ذات كثافات مرتفعة. ويعتبر الأطفال الأكثر هشاشة أمام الاستغلال والجريمة التي يرتكبها الأطفال الأكبر سنا والبالغين. وفي المناطق الحضرية التي تعاني من الحرمان، يعاني الأطفال من المشاكل النفسية والسلوكية بمعدلات أعلى، وتكون توقعاتهم التعليمية والمهنية أدنى من الأطفال في المناطق الريفية.[6]

إن انعدام شبكات الأمان الاجتماعي تعني بأن سكان العشوائيات غير قادرين على استغلال الفرص. ولهذا يقاوم المواطنون إعادة توطينهم إلى مساكن أفضل، لأنهم يفضلون البقاء في العشوائيات التي تمنحهم الإقامة المجانية، والكهرباء، والمياه، بدلا من تعرضهم لمخاطر التأخر في سداد دفعات الرهن العقاري. ويتردد السكان في استئجار الشقق، لأنهم لا يتمتعون بشبكة أمان اجتماعي هناك. وبالتالي، عندما يكون السكان بلا عمل، فإنهم لا يحصلون على دخل ما لم يحصلوا على مساعدة من أفراد الأسرة. ومن هنا فإن السكان المنقولين يواجهون مشاكل كبيرة تتعلق في عدم الأمان في مساكنهم الجديدة.[7]

وكثيرا ما ترتبط العشوائيات بالجريمة. وبالرغم من الحاجة إلى المعلومات المبنية على الشواهد والدلائل فيما يتعلق بالروابط بين الجريمة والعشوائيات على المستوى العالمي، إلا أن بعض التحليلات الأخيرة تبين أن سكان العشوائيات لا يشكلون خطرا على المدينة الأكبر، وأنهم ضحايا للجريمة في المناطق الحضرية - والعنف المرتبط بها- والتي كثيرا ما تكون منظمة من خارج العشوائيات. وفي الواقع، يعتبر سكان العشوائيات أكثر هشاشة وعرضة للعنف والجريمة بسبب استثناء هذه الأحياء من البرامج العامة للوقاية، والعمليات التي تشمل حفظ الأمن والأمان.

و عادة ما يرتاب سكان العشوائيات من المساعدات الحكومية حيث تكون لديهم تحفظات حيال دوافع المسؤولين الحكوميين عند إعلان المناطق على أنها غير آمنة. ويعتقد البعض بأنه يمكن استخدام ذلك كخدعة لإخلائهم وتسليم أراضيهم إلى مطوري العقارات، وبالتالي فإن إرسال رسائل التواصل حول الأمن والأمان هي أصعب بكثير.

النوع الاجتماعي وتحدي العشوائيات

أضحى الفقر في العشوائيات أكثر ارتباطا بالإناث إلى حد كبير، فمقارنة بالذكور، كثيرا ما تشغل المرأة الحضرية الفقيرة وظائف ذات أجر أقل وتعاني من نسب أمية أعلى. كما تستثنى المرأة من بعض الوظائف بسبب تدني مستوى تعليمها أو بعض الممارسات التمييزية. بالإضافة إلى كل هذا، كثيرا ما تستثنى المرأة من تملك الأراضي والمساكن والحصول على الميراث. وتؤدي كل هذه العوامل إلى زيادة عرضة المرأة الحضرية الفقيرة ومن تعولهم لمخاطر المشاكل الصحية العديدة.

إن النساء والأطفال الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية يعتبرون أكثر عرضة للموت والإصابات لأنهم أكثر عرضة للتواجد في المنزل عند وقوع الحوادث. كما يواجهون بالفعل خطر الاعتداء الجنسي بسبب انعدام الخصوصية، والقرب من المساكن الأخرى، وغياب مرافق المراحيض الآمنة، خصوصا في الليل.

كما أن المرأة المطلقة والتي تعاني من خطر الإخلاء القصري أو التي لا تحصل على السكن البديل كثيرا ما تخسر عملها إما بسبب خوفها من مغادرة المنزل حتى لا يتم إخلاؤها أثناء غيابها أو بسبب عدم رغبتها بترك أطفالها وحدهم في الشارع في حال تشريدهم من المنزل. ولا يحق للكثير من النساء المطلقات في شمال إفريقيا الحصول على السكن البديل إذا ما تعرضن للإخلاء لأن رسائل إعادة التوطين عادة ما تصدر باسم الرجل.

وينبغي إعطاء النساء الفرصة للتحدث عن تجاربهن والإبلاغ عنها. فالمرأة تسكن العشوائيات وتديرها، وتمثل المرأة ثلثي سكان العشوائيات. وبشكل عام، فإن المرأة هي من تواجه قضايا الإدارة اليومية (المياه، والصرف الصحي، والمراكز الصحية) فبالنسبة للمرأة، وكل شيء بعيد، وكل شيء مكلف، ولا يمكن الوصول إلى أي شيء.

وبالتالي، فإنه للمرأة المصلحة الأكبر في تطوير العشوائيات، وبناء على هذا، يجب منح حقوق الملكية للمرأة التي تدير الأسرة بدلا من الرجل، لحمايتها وحماية أطفالهم من خطر التشرد، ومنحها أصولا يمكن استغلالها لأغراض توفير الدخل.

الطريق قدما

من الواضح أن المهمة الأساسية هي ضمان أن تصبح العشوائيات جزءا أصيلا، وخلاقا ومنتجا من المدينة. وبالتالي، فإنه ينبغي أن يكون ضمن السياق الأشمل هو الحوكمة الحضرية الجيدة، والشمولية، والعادلة. إلا أن الحوكمة الحضرية الشمولية والعادلة تتطلب مشاركة أكبر من قبل الدولة على المستويين الوطني والمحلي. ومن أهم المتطلبات هنا هو وجود السياسات المنصفة لاستثمار في البنية التحتية والخدمات الحضرية.

ويمكن الاستفادة من توجهات "أفعلها بنفسك" في تنمية قدرة المجتمعات المحلية على تنظيم أنفسها. ويتماشى ذلك مع تشجيع حصول المجتمعات على البيانات، وتقوية آليات التكيّف، وتوفير الحوافز الفردية والأسرية، مع عمل المجتمعات على تطبيق الحلول المجتمعية الشمولية والمستدامة. فاعتماد المصادر الجماهيرية والبيانات المفتوحة، وخصوصا بيانات الخرائط، في التعريف بأنشطة المجتمع يمكن أن يؤدي إلى سد هذه الفجوات وتمكين الأسر والمجتمعات المحلية من إدماج مجموعة أوسع من إجراءات المرونة في حياتهم اليومية، والموازنات، واتخاذ القرارات.

وحاليا، يتم تنفيذ بعض التدخلات التجريبية لتحسين مرونة سكان العشوائيات، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- الأطفال القاطنون في العشوائيات يمثلون إمكانية لتوظيفهم في الأيديولوجيات المتطرفة، وهناك تجربة في المغرب تحاول معالجة هذا الأمر. فقد تم إنشاء مركز سيدي

اقتباس: مشكلة العشوائيات ليست فقط مشكلة الإسكان المادية، إنما هناك قضايا اجتماعية، واقتصادية وبيئية تتطلب مزيدا من الحلول لتطبيق السياسات.

مؤمن الثقافي لاستقطاب الأطفال المهمشين وإبعادهم عن الطرق المحفوفة بالمخاطر والتي يتبعها في كثير من الأحيان الأطفال الذين يعيشون في مستويات فقيرة. ويدير هذا المركز جمعية " إدماج" وهي عبارة عن مجموعة من الشباب الآتين من الأحياء الفقيرة التي يخدمونها. ويحتوي المركز على عدد من الغرف الصفية، والحواسيب، ومكتبة كبيرة، ومسرح، حيث ينضم الطلاب إلى النشاطات الرياضية، ويتعلمون اللغات كالفرنسية أو الانجليزية، ويحضرون المؤتمرات أو يتجمعون لمناقشة القضايا التي يواجهونها. ومؤخرا، تم إطلاق برنامج صحفي، تحت عنوان "كلمات للتغيير"، حيث يكتب الطلاب مدونات حول حياتهم. وبدلا من العيش في محنة وانعدام الأمان، نجح المركز في منح الأمل لسكان هذه العشوائيات. [8]

● تم تطوير مستوطنة "الزلزال" في مصر (وهي مشروع لإعادة توطين ضحايا الزلزال، كانت مؤقتة في البداية ثم تحولت إلى دائمة) واتخذت من "الهضبة الوسطى" مقرا لها. وتسرد الهضبة قصة إمكانية إخراج الفن من وسط الركام. وهناك مشروع تم إنشاؤه من قبل المجتمع المدني تحت عنوان "قصص مدونة المقطم" لتمكين الشباب والشابات القاطنين هناك، حيث يتم تدريب الشباب على استخدام التصوير الرقمي ومهارات الكتابة على الانترنت، مما يوفر أكثر الوسائل طموحا ولكن الأقل تواصل اجتماعيا للتعبير عن أنفسهم وإيجاد صوت لأنفسهم عالميا. والمشروع هو جزء من مبادرة " نماء" بالشراكة مع المنظمة غير الحكومية " ألوان وأوتار". وتحظى هذه المبادرة بدعم من مبادرة "ارتفاع الأصوات" التابعة "للأصوات العالمية". [9]
كما تم معالجة قضايا النوع الاجتماعي أيضا من خلال المبادرات التالية:

● استهدفت احدى المبادرات الملهمة في مصر تمكين الفتيات القاطنات في العشوائيات، وهي مبادرة اجتماعية تحت اسم "قوة البنات" والتي تعتمد الرياضة كأداة للتطوير، والتغيير الاجتماعي، والمساواة في النوع الاجتماعي. والمجموعة المستهدفة للمشروع هي الفتيات الأقل حظا، من الفئة العمرية 9 إلى 14 عاما، واللواتي لم يشاركن من قبل في أي رياضة. ويتواصل المشروع مع الفتيات من خلال المنظمات غير الحكومية الشريكة التي تتمتع بسمعة جيدة في المجتمعات المحلية غير المرتبطة بالخدمات، والمستعدة لتقديم برامج الرياضة كجزء من نشاطاتها. وتعمل مبادرة "قوة البنات" الآن على مشروعين هما: منشية ناصر في القاهرة والطالبية في الجيزة، حيث يستهدف المشروعان تمكين الفتيات من خلال إكسابهن الثقة بالنفس وتعليمهن أهمية ممارسة حياة صحية، بالإضافة إلى تزويدهن بالقوة لمساواة النوع الاجتماعي والتي يمكنها أن تقضي على الصور النمطية وتتحدى المواريث التقليدية عن الإناث. وقد بدأ البرنامج كفكرة عرضت في "برنامج التعلم بالملازمة الرياضي العالمي"، وهو برنامج تبادل برعاية ESPN ووزارة الخارجية الأمريكية.

● و هناك منظمة أخرى، هي جميعة تنمية وتعزيز المرأة، تستهدف تمكين المرأة في أفقر المناطق في القاهرة وضواحيها، وتحديدا، منشية ناصر، ومصر القديمة، ودار السلام، والجمالية، وشبرا، والقليوبية، والغربية. [10]

إن العشوائيات تتعدى كونها عناصر مادية فقط، فهي مراكز لسكان لديهم أسلوب حياةخاص بهم. ومشكلة العشوائيات ليست فقط مشكلة الإسكان المادية، إنما هناك قضايا اجتماعية، واقتصادية وبيئية تتطلب مزيدا من الحلول لتطبيق السياسات. وينبغي ربط خطط التنمية بخصائص وإيرادات هذه المناطق، ومنطلبات السكان، وتوزيع مكتسبات التنمية بطريقة عادلة وشفافة، بحيث تستفيد جميع الفئات السكانية منها.

وتشمل الفرص التي تسمح بتطوير العشوائيات، من بين أمور أخرى، النظر إلى المدن على أنها محركات للتنمية المستدامة، واختبار القادة والترويج لهم، وتقوية الديمقراطية، وتنمية الوظائف المرتبطة بالإنشاءات، وتمكين الفقراء. وينبغي أن يكون السكان الفقراء في قلب التنمية، مما يعني أنه يتوجب على الحكومات ألا تستشير أسر العشوائيات فحسب، وإنما عليها أن تمكنها لتصبح عناصر إيجابية في تحقيق التغيير فيما يتعلق بصياغة السياسات، وتطوير البرامج وتنفيذها.

وينبغي منح الصوت والرؤية الضروريين للنساء للإبلاغ عن تجاربهن، حيث أن المرأة هي من يسكن العشوائيات ويديرها. وتمثل المرأة ثلثي سكان العشوائيات. وبشكل عام، تواجه المرأة قضايا الإدارة اليومية (المياه، والصرف الصحي، والمراكز الصحية) فبالنسبة للمرأة، وكل شيء بعيد، وكل شيء مكلف، ولا يمكن الوصول إلى أي شيء.
إن تحسين مرونة مجتمعات العشوائيات هو أساس إطلاق الإمكانات الكاملة لها، وتتطلب المرونة التدخلات لتمكين السكان، وتحسين العشوائيات لتصبح أنها أكثر أمانا، وأسهل وصولا، وذات ثقة أفضل، واهتمام أدق بقضايا النوع الاجتماعي والأطفال، من بين التدخلات الأخرى.

هوامش و مراجع

1. منظمة العفو الدولية. " نحن لسنا قذارة: الإخلاء القصري في مستوطنات مصر غير الرسمية". آب 2011
http://www.amnistia internacional.pt/files/Relatoriosvarios/Egypt_slums_report_August2011.pdf

2. منظمة الصحة العالمية. المدن المخفية: إزالة الستار عن عدم المساواة الصحية والتغلب عليها في المناطق الحضرية. الجزء 1: فجر العالم الحضري.
http://www.who.int/kobe_centre/publications/hiddencities_media/p1_who_un_habitat_hidden_cities.pdf

3. طاهر، هند. "هناك العشوائيات. ثم هناك مدينة الأموات في القاهرة". الشرق الأوسط الخاص بك. آذار 2015
http://www.yourmiddleeast.com/culture/theres-the-slum-then-theres-cairos-city-of-dead-photos_30233

4. نفس المصدر أعلاه. منظمة العفو الدولية.

5. نفس المصدر أعلاه. منظمة العفو الدولية.

6. نفس المصدر أعلاه. منظمة الصحة العالمية.

7. بورثويك. مالكوم. "الجهود المغربية لاستبدال العشوائيات". موقع أخبار BBC. 2009 أيلول.
http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/8266403.stm

8. ماكتيغي. كرستين. "إيجاد ملاذ للأطفال في أسوأ أحياء المغرب الفقيرة". النيويورك تايمز. تموز 2011
http://www.nytimes.com/2011/07/07/world/africa/07iht-M07C-MOROCCO-SLUMS.html?_r=0

9. "حكاية من المقطم: تمكين شباب مصر الأقل سماعا".
http://reflections-of-a-nomad.blogspot.com.eg/2010/12/7ekayat-min-el-mokattam-empowering.html

10. "تمكين الفتيات من خلال الرياضة". مقالة مجلة الواحة. آذار 2015
http://www.livinginegypt.org/portal/Publications/OasisMagazine/Articles/tabid/199/ID/5039/Empowering-Girls-Through-Sport.aspx#.VhEo3nkw_cs

11. موقع جمعية تنمية وتعزيز المرأة. http://www.adew.org/en/?action=10000&sub=1

Futures Studies Forum
for Africa and the Middle East

من نحن

تصدر دورية " آفاق شمال أفريقيا" عن منتدى الدراسات المستقبلية لافريقيا و الشرق الاوسط بدعم من مؤسسة روكفلر.

اما المنتدى فهو منظمة اقليمية غير ربحية تعنى بدراسة القضايا المشتركة والأساسية لتنمية الشرق الأوسط وإفريقيا من منظور مستقبلي. و تهدف الى وصل شمال افريقيا بقارتها الام وخلق رؤيا مشتركة لمستقبل افريقيا. عن طريق بناء العلاقات المعرفية و اقتراح مجالات التدخل بين الشرق الاوسط وشمال افريقيا و افريقيا جنوب الصحراء. مع التركيز على الدراسات المستقبلية و تشارك المعارف و الخبرات.

لمزيد من المعلومات انظراي

http://www.foresightfordevelopment.org/fsf /all-pages

هذه النشرة هي الرابعة الصادرة عن منتدى الدراسات المستقبلية لافريقيا و الشرق الاوسط .ضمن سلسلة ربع سنوية تتوجه الى القراء في العالم و تتبنى نهجا عابرا للمباحث. اذ تقوم برصد الاتجاهات و القضايا في شمال افريقيا وفقا لرؤى مستقبلية و نشاطات رصد و اعداد بحوث ثانوية و لقاءات مع خبراء.

فريق عمل دورية آفاق شمال إفريقيا

-هيئة التحرير: د. نسرين اللحام - رئيسهيئة المديرين - منتدى الدراسات المستقبلية لإفريقيا والشرق الأوسط

لمياء الراعي - المدير التنفيذي -منتدى الدراسات المستقبلية لإفريقيا والشرق الأوسط

- الباحثون: ريهام يوسف - باحث رئيسي

- كتابة وتحرير: د. جوليوس جاتون كيروكي - مستشار البحوث والسياسات- المركز الأفريقي للتحول الاقتصادي

- مراجعة: د.خالد عبد الحليم - استاذ مساعد - السياسات الحضرية - الجامعة الاميريكية في القاهرة

- تصميم: doculand print & copy center

THE ROCKEFELLER FOUNDATION